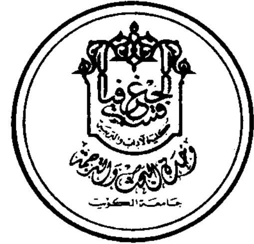




نشـــرة دورية تعــنى بالبحوث الجغــرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

سكان إيران

دراسة في التغير الديموجرافي

بقلم : ب . د . كلارك
أستاذ السكان بجامعة ابردين

ترجمة : الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي
أستاذ الجغرافيا بجامعة الكويت

مـــايو ـ آيـار ١٩٧٩

جمادى الآخــرة ١٣٩٩

٥

المراسلات

الجمعية الجغرافية الكويتية — ص ب ١٧٠٥١ — الخالدية — الكويت

بســــــــم الله الرحمن الرحيم

تقديم المترجم

هذه ترجمة للمقال الذي أعده (ب.د. كلارك) استاذ السكان بجامعة « ابردين » بعنوان IRAN : Changing population pattern وهو واحد من ستة عشر مقالا تغطي الاحوال السكانية للشرق الاوسط وشمال أفريقيـا نشرت فـي كتاب Populations of The Middle East and North Africa - A Geographical Approach. الذي قدم له وشارك فيه كل من ج. كلارك و ب. فشر الأستاذين بجامعة درام .

والمقال يتناول دراسة مونوجرافية لاحوال السكان في ايران قدم لها المؤلف بعرض لتاريخ التعدادات السكانية لهذه الدولة ، وتناول فيها اصول السكان واديانهم ولغاتهم والقوى العاملة لهم ، وتركيبهم النوعي والعمري ، كما تناول بالدراسة التسجيلات الحيوية ونمو السكان الطبيعي وتوزيعهم الجغرافي والكثافة السكانية بمناطق الدولة المختلفة ، هذا اضافة الى دراسة البداوة والنمو الريفي والحضري والهجرة الداخلية للسكان ، واختتم مقاله بدراسة الاتجاهات العامة للسكان ومستقبل نموهم .

ونظرا لاعتماد المؤلف على التعدادين الوحيدين لايران اللذين اجريا عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ، فقد أضاف المترجم في حواشي المقال احدث مـا نشرته المصادر الموثوقة من ارقام ترتبط بعدد السكان ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدل وفيات الاطفال الرضع وتوقع العمر ونسبة سكان الحضر وغيرها ، وترجـع جميعها الى منتصـف عام ١٩٧٧ لعلها تفيد في استكمال الصورة الديموجرافية العامة لهذه الدولة التي تسلط عليها الاضواء في الوقت الحاضر .

دكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي

سكان إيران

دراسة في التغير الديموجرافي

قدر عدد سكان ايران في عام ١٩٧٠ بحوالي ٣٠ مليون نسمة (١) ، وتبلـغ مساحتها ١٫٦٥ مليـون كيلو متر مربع (٢) . وتتميـز هذه الدولة بخصائص ديموجرافية مركبة ، وتعكس التباينات الشديدة ليس فقط في تاريخها القديم وبيئاتها الطبيعية المختلفة لاراض تبلغ مساحتها قدر مساحة فرنسا ثلاث مرات تقريبا ، بل تعكس ايضا التأثير المتزايد للحكومة المركزية والقطاع الخاص (عن طريق قراراته الاستثمارية) على توزيع وخصائص السكان .

ويعود اكثر من نصف الدخل القومي في السنوات الاخيرة الى صناعة النفط في ايران ، تلك الدولة التي بلغ معدل النمو الاقتصادي فيها نحو ٦٪ خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، وامكن للقطاع الصناعي فيها ان يحقق ١٢ ٪ من معدل النمو السنوي خلال السنوات الخمس الماضية . لهذا كان من المحتم ان يكون للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الملازمة تأثير ملحوظ على السكان .

وربما كان أهم تأثير على جغرافية السكان في ايران هو التأثير الناتج عن الاستثمار الحكومي المتزايد في مجالات الصحة والخدمات والتعليم والتخطيط وسياسات التنمية الصناعية والزراعية . وهناك زيادة في كثافة سكان بعض المناطق الريفية، وان كان ثمة زيادة مصاحبة في اعداد المهاجرين الى المدن حيث يتوقعون اجورا أعلى وفرصا للعمل اكبر . ويعتبر التحرك المتزايد بين السكان في الوقت الراهن ظاهرة واضحة كرد فعل للمزايا المعروفة أو التي يعتقد بوجودها في مناطق المدن ، وبالتالي انعكس هذا على تلك التباينات الشديدة في النماذج الديموجرافية في الدولة . ومن اجل

---

(١) قدر عدد سكان ايران بـ ٣٤٫٨ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٧٧ (تقرير :
Population Reference Bureau, 1978. (P.R.B.)

(٢) هيئة التخطيط (١٩٦٦) .

هذا كله فان ايران تعكس الكثير من السمات التقليدية القديمة المرتبطة بسكان الدول النامية : زيادة سريعة في السكان نتيجة للخصوبة العالية ، وهبوطا في معدلات الوفاة ، واعادة لتوزيع السكان بين الريف والحضر ، الضبط المكاني للسان في المدن ، ونمو المدينة الرئيسية طهران ، وبالجملة تباينا ملحوظا بين سكان المدن وسكان الريف من حيث الدخل وفرص العمل ودرجة التعليم ومستويات المعيشة ، وكلها تعتبر عالية في المدن اكثر منها في الريف . وعلى الرغم من هذه الخصائص العامة ، فقد حاولت ايران ان تحد من الانعكاسات السيئة لظاهرة النمو السكاني السريع في المناطق المكتظة كالاحياء الفقيرة في المدن . ومن الممكن للدول النامية في العالم ان تستفيد من عمليات التغير السكاني في ايران والخبرات التي اكتسبتها في هذا المجال .

ان تلك التغيرات التي تحدث الان هي في دولة لها ثروات تباينت خلال العصور المختلفة ، والتي ــ رغم هذا ــ قد احتفظت بدرجة من الاستمرار ربما يبدو اكثر وضوحا في حضارة المدن والتي ترجع الى اكثر من ٥٠٠٠ سنة مضت . ولقد شهدت تلك الفترة تغييرات هائلة في حجم الدولة وقومية حكامها ومنافسة القوى الخارجية في محاولة للتحكم والتأثير . ومن الممكن ملاحظة مثل هذا التحكم في دور كل من روسيا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر ، وكذلك في الوقت الحاضر الذي تحاول فيه كثير من الدول ان تؤثر في دولة قطعت شوطا كبيرا في مجال الاستقلال الاقتصادي والسياسي بتأثير الثروة البترولية والاصلاحات الداخلية .

وعلى الرغم من التطورات التي تدفعها الرغبة في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، فان الماضي ما زال له تأثيره العميق في جغرافية السكان في ايران . ويمكن ملاحظة ذلك من الناحية التي اثرت بها طرق التجارة التاريخية في انماط المدن ، وفي الطريقة التي تؤثر بها مصادر المياه منذ الاف السنين في كثافة مناطق الاستقرار الريفي . وهناك مثال اخر يمكن ملاحظته للمغزى الحقيقي لاحداث الماضي هو بقايا تلك السلالات والجماعات العنصرية فيها ، فبعض هذه الجماعات مستقر ، وبعضها الاخر قبائل رحل تدين في الغالب بالولاء لرؤساء القبائل اكثر من ولائها لسلطة الدولة غير المعروفة تماما بالنسبة لهم . وتتسبب مثل هذه الجماعات في مشاكل جسيمة تعاني منها الحكومة المركزية عادة . ومن هنا فلكي نفهم جغرافية السكان في ايران فهما كاملا ، لا بد من معرفة انعكاسات هذا الماضي البعيد لتلك الدولة على تكوين ونمو وتوزيع السكان فيها اليوم .

المصادر الاحصائية :

لم تكن هناك اية بيانات شاملة وميسورة على مستوى القطاعات او المناطق لدراسة الخصائص السكانية في ايران قبل عام ١٩٥٦ . فقبل هذا التاريخ كان هناك تنوع في المصادر التي يستعان بها في الدراسة (١) ، وكان من اهم تلك المصادر تقديرات الرحالة والدبلوماسيين من مختلف الجنسيات ، وبعض الجغرافيين العرب ، وهي تبين اعداد وتوزيع ونوع السكان في الدولة على اسس غير أكيدة، منها عد الخيام أو المنازل او باستخدام المضاعفات العددية في حالة المدن ومتوسط حجم الاسرة الذي كان يتراوح عادة بين خمسة وثمانية اشخاص . ولقد اعتمدت الكثير من الارقام التي أمكن التوصل اليها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على تقديرات الحاكم المحلي ، ولهذا فقد كانت في بعض الاحيان مبالغا فيها عندما كان يريد الحاكم ان يعطي انطباعا مرضيا لكثرة اعداد السكان التابعين له ، وفي بعض الاحيان الاخرى كانت هذه الارقام منخفضة وذلك في محاولة لتخفيف حدة الضرائب والالتزامات التي يصدرها الحاكم الى القوى العاملة. وعلى الرغم من هذا ، فمنذ القرن التاسع عشر كانت التقديرات الاجمالية قريبة من الصواب الى حد ما ، وخاصة اذا ما قورنت بالتقديرات المعتمدة على التعدادات الاخيرة (٢) . وبالملاحظة الدقيقة يمكن فهم الارقام العريضة للسكان قبل عام ١٩٥٦ وخاصة بالنسبة للنصف الاول من القرن الحالي .

واضافة الى تلك الارقام غير الرسمية ، قامت الحكومة بعمليات مسح خاصة ، اهمها تلك العملية التي اجريت في الفترة ما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١ رغم محدوديتها . وقد تم فيها حصر سكان ٣٥ مدينة تغطي مساحة تمتد الى ستة أميال من مركز المدينة ، وكان الهدف من هذا الحصر ان يمتد ليشمل المدن الاخرى ثم بعد ذلك القرى ، الا ان ظروف الحرب العالمية الثانية حالت دون تحقيق هذا الهدف . اما مجلدات التعداد الذي اجري عام ١٩٥٦ فقد شملت ارقام المسح الذي تم لعد السكان ، الا ان معظم الهيئات تشك في مدى الاعتماد عليها .

ومن المصادر الحكومية الاخرى قبل عام ١٩٥٦ والتي لها قيمة حقيقية بالفعل تلك التسجيلات الحيوية التي جمعت بدءا من عام ١٩٥٨ وذلك

---

(١) Clark, 1967, and de Planhol, 1968

(٢) (Bharier, 1968)

بعد انشاء مكاتب السجلات المدنية في انحاء الدولة. الا ان البيانات الخاصة بهذا المصدر للاسف لا تعدو كونها معلومات وبيانات متفرقة لا يعول عليها . ومما يدعو للاسف ايضا ان تلك الحالة المرتبطة بالتسجيل ظلت كذلك حتى عام ١٩٧٠ وذلك على الرغم من الخطوة الهامة لتحسين وجمع وتسجيل البيانات الديموجرافية (١) . وبطبيعة الحال فان مثل هذا الامر يؤدي الى عدم اتباع الكثير من الطرق الفنية للتحليل الديموجرافي ، كما يجب ان نؤكد على اهمية التعدادين الذين اجريا عامي ١٩٥٦ و١٩٦٦ حيث يحتويان على الكثير من البيانات والمعلومات الخاصة بالتركيب العمري والجنسي والزواجي للسكان بالاضافة الى الهجرة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الاخرى كالعمالة والمهنة والاسكان والتعليم والانتماء الديني .

وهناك مأخذان على بيانات هذين التعدادين : اولهما ان معظم بيانات التعداد الاول لا يمكن مقارنتها بالتعداد الثاني ، فالوحدات الاحصائية قد طرأ عليها تغيير . وثانيهما ان هناك شكا كبيرا في صحة هذه الارقام (٢) ، وهناك كثيرمن الهيئات التي تعتبر تعداد عام ١٩٥٦ غير صحيح وانه تم تصحيحه بزيادة مقدارها ٦ر٢ ٪ (٣) او ٥ ٪ في اعتقاد اخر (٤) ، بل ٥ر٧ ٪ في اعتقاد بهارير الذي يعتقد ان نتائج التعداد الثاني ١٩٦٦ اكثر دقة ، الا ان الهيئات المعنية تشير الى ان هناك ٥ر٣ ٪ دون العد الحقيقي للسكان (٥) ، و١٠ ٪ زيادة في التقرير المبين في المسح الاخير لتعداد سكان مناطق المدن .

وخلال الفترة التي اعقبت الحرب قامت كثير من الهيئات الحكومية بعمل بيانات احصائية تشمل معلومات عن خصائص معينة للسكان اهمها تلك البيانات التي اجراها مركز الاحصاء الايراني (وزارة الداخلية ١٩٦٠ و١٩٦٣) ، والتي اجرتها وزارة العمل (١٩٥٨ ، ١٩٦٢) ، ووزارة العمل والشئون الاجتماعية (١٩٦٨) . وفي الواقع فان جميع الوزارات والهيئات الاخرى كانت بها مكاتب احصائية قدمت معلومات مناسبة لدراسة جغرافية السكان في ايران ، الا انه من المؤسف حقيقة ان تفتقر مثل هذه الهيئات

---

(١) هيئة التخطيط (١٩٦٨) .

(٢) (Bharier, 1968)

(٣) (Swan, 1967)

(٤) (Jamei, personal communication)

(٥) (Bartsch, 1970)

فيما بينها الى التنسيق والتعاون ، حتى ان التناقض كان باديا بشكل واضح بين البيانات الخاصة بموضوع واحد والمستمدة من اكثر من مصدر من هذه المصادر (١) .

وهناك مصادر أخرى لا تقل اهمية عن المصادر السابقة ونقصد بها تلك الدراسات الفردية التي تجريها الوحدات الاحصائية الصغيرة كتلك الدراسات التي اجريت على عبدان (٢) ، وعلى طهران (٣) ، وعلى بعض المناطق الريفية المختارة (٤) . وعلى الرغم من ان هذه الدراسات محدودة جغرافيا وموضوعيا ، الا انها على اي حال تساعد على القاء الضوء على النواحي التفصيلية لجغرافية السكان . كما انها تقدم البيانات التي تلزم للمستشارين والخبراء الذين يعملون الان في ايران ، وذلك مثل بيانات اعمال التخطيط والتنمية الخاصة بخوزستان وجيروفت وجورجان وكذلك دراسات تخطيط المدن التي تستعمل البيانات الخاصة بالمقاطعة .

وخلاصة القول ان معظم البيانات الايرانية ـــ باستثناء تعداد ١٩٦٦ ـــ بيانات مشكوك في صحتها ، ومن اجل هذا فان الامر ينطوي على اخطار كبيرة عند استعمال تلك البيانات او الاحصائيات ، ولذا فان الارقام والنسب التي يستعان بها هي مجرد بيان او ايضاح يعطي تفصيلات رقمية تقريبية اكثر منها بيانات دقيقة قاطعة . ومع الحذر الشديد يمكن الاستفادة من مصادر الاحصائيات الايرانية وان كان هناك كثير من الباحثين يربكهم التعليق الموجود في التعداد العام الذي اجري عام ١٩٦٦ ، والذي يقول « على مستخدمي هذه البيانات عمل التعديلات المناسبة قبل الاعتماد عليها » .

السلالات والدين واللغة :

تنعدم الوحدة الجنسية واللغوية بين سكان ايران رغم أن ٩٥ ٪ من جملة السكان يدينون بالدين الاسلامي . ومن اهم المجموعات العرقية . الجماعة الفارسية التي تمثل ٧٥٪ من جملة سكان البلاد . ثم العناصر التركية والبلوشية والعربية . وهناك عدد لا بأس به من الارمن واليهود والاشوريين والبراهمانيين وغيرهم . والخلاصة أن هناك خليطا عنصريا يتركز بشدة في اجزاء من ايران تعتبر مناطق تاريخية لمرور الجيوش

---

(١) (Clarke and Clark, 1969)

(٢) (Vieille, 1965)

(٣) (Tamrazian, 1968)

(٤) (Mashayekhi et al., 1953, and Amani, 1968).

الغازية مثل منطقة اذربيجان وخراسان وسيستان وخوزستان وكرمنشاه. ولقد كان ايضا لانتقال القبائل والجماعات العربية الرحل من العراق تأثير على هذا الخليط العنصري في انحاء ايران . وباستثناء هذه الجماعات العربية ، فان القبائل التركية والكردية تبدو كجماعات متشابهة أو متجانسة نسبيا في مناطق خوزستان(١)وفارس ومازاندران، وهناك مجموعة كبيرة من السكان تتحدث الفارسية أو مجموعة من اللغات المتجانسة في المناطق الوسطى والجنوبية من سلسلة جبال زاجروس والبرز وفي المناطق المنخفضة بالقرب من بحر قزوين . ويوجد الاكراد في الاجزاء الشمالية من جبال زاجروس وفي شمال خراسان ، بينما توجد الجماعات التركية الاصل في اذربيجان والى الشمال من طهران ، بالاضافة الى جماعات اخرى في المناطق الشرقية من فارس وشمال خراسان . ويقطن معظم الارمن في المدن وان كان هناك عدد منهم يسكن في اذربيجان ويعملون بالزراعة . ومن الناحية التاريخية يمكن اعتبار معظم المجموعات العرقية في ايران ذات انتماءات قبلية رعوية أو من خليط قبلي اجتاح هذه الدولة في الازمنة الماضية .

وبلغ عدد سكان ايران في عام ١٩٦٦ ٢٥٫٠٧ مليون نسمة كان المسلمون منهم ٢٤٫٨ مليونا منهم حوالي ٩٠٪ من الشيعة (٢) وهو المذهب الرسمي للدولة . ولقد اصبحت جماعة الشيعة من المسلمين هي الجماعة الغالبة تحت حكم ملوك الدولة الصفوية . في حين كانت جماعة السنة من المسلمين هي الجماعة الغالبة قبل ذلك . ويوجد معظم السنيين الان في ايران بين الجماعات الكردية والبلوشية والتركمانية والعربية وفي شمال خراسان . والجدير بالذكر ان ائمة المذهب السني الديني لم ينضموا الى ملاك الاراضي في معارضة الاصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية المصاحبة لما عرف بالثورة البيضاء كما فعل الكثيرون من ائمة مذهب الشيعة . وهناك عدد قليل من المسلمين ينتمون الى مذهب الاسماعيلية ، وعدد اخر كبير الى حد ما من الصوفية ، كما توجد الديانة الزرادشتية في ايران ويبلغ اتباعها حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة ويتركزون في يازد وكرمان وطهران ولهم خمسة معابد. أما

---

(١) خوزستان (جنوب غرب ايران) هو اقليم عربستان المعروف وتتركز فيه أغلبية عربية تبلغ حوالي مليوني نسمة ويطلق عليه محليا خوزستان (المترجم) .

(٢) نشك في هذا الرقم ، فقد ذكر محمود شاكر في كتابه عن ايران (بيروت ١٩٧٥) ص ٨٩ أن نسبة الشيعة ٦٤٪ فقط (المترجم) .

البهائيون فيقدر عددهم بحوالي ٦٠٠٠٠ نسمة رغم عـدم الاعتراف بهم ، وهم يمارسون شعائرهم الدينية في الدولة بطريقة غير قانونية .

وتعتبر الاقلية المسيحية من اكبر الاقليات في ايران حيث يقدر عدد الارمـن المسيحيين بحوالي ١٩٠٠٠٠ نسمة ، ولعدة قرون كانت ارمينيا جزءا من الامبراطورية الفارسية، وينتشر هؤلاء اليوم في المقاطعات الشمالية من ايران . ولقد تحركت بعض اعداد منهم تحت ضغوط معينة (كضغط الشاه عباس) او برغبتهم الى اصفهان ، كما هاجر الكثير منهم طوعا الى مناطق حقول النفط في الجنوب بعد عام ١٩٢٠ ، كما استقرت اعداد منهم في طهران واصفهان وتبريز ورضاية والرشت حيث أصبح لهم اهمية كبيرة في التجارة وتطور الصناعة . ويقدر عدد الاشوريين المسيحيين بحوالـي ١٩٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٦ . ويسكن معظمهم (اكثر من ٥٠ ٪) في طهران ، و٤٠ ٪ في رضاية او بالقرب منها .

كما يتركز اليهود في معظم المدن الهامة ، ويقدر عددهم بأكثر من ٧٦٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٦ . وقد انخفض عددهم الى حد كبير بعد هجرتهم الى اسرائيل . ويقدر عدد اليهود الذين هاجروا من ايران لاسرائيل منذ عام ١٩٤٨ بحوالي ٤٥٠٠٠ نسمة . وعلى الرغم من المشاكل المعروفة بين اليهود والعرب المجاورين لايران الا ان هؤلاء اليهود معترف بهم في الدولة دستوريا ولهم مقعد في البرلمان الايراني . ومن الملاحظ ان جماعة اليهود في ايران تكاد تخلو من الامية سواء من كان منهم في سن التعليم او من تجاوز هذه السن وهي ظاهرة تعتبر غير عادية بالنسبة لكافة السلالات والعناصر والجماعات الدينية الاخرى في ايران .

والفارسية هي اللغة القومية لسكان ايران ويتحدث بها معظـم السكان . كما انها أيضا اللغة الرسميـة للدولة . وهنـاك لغات اخرى متنوعة وقريبة الشبه باللغة الفارسية وتنتشر في شمال البرز في الجيلان ومازانداران كما تتحدث بها قبائل اللور والبختيارية . اما اللغة الكرديـة والبلوشية فهما لغتان تنتميان الـىمجموعة اللغات الهندو اوربية ، وما زال يتكلم بهما في المناطق الزراعية والمدن التي تسكنها تلك الجماعات والتي ما زال لها كيان هام في الدولة . ويتحدث باللهجات العربية حوالي ٢ مليـون نسمة وخاصة في خوزستان وفي المنطقة التي تمتد على طول الخليج العربي، كما تتحدث بها ايضا بعض القبائل الرحل في منطقة فارس .

أما اللهجات التركية البعيدة الصلة باللغات الفارسية والعربية ، فما زال يتحدث بها حوالي اربعة ملايين نسمة من جماعات العزيري في اذربيجان

والكاشاي وبعض قبائل الخمسية في فارس والتركمان في خراسان. ويتكلم الاشوريون بالقرب من بحيرة الرزاية اللهجات الارمنية ، ويحافظ هؤلاء الارمنيون على لغتهم الاصلية رغم ان معظمهم وخاصة سكان المدن منهم يتحدث ايضا اللغة الفارسية .

التركيب العمري والنوعي للسكان :

من جملة السكان البالغ عددهم ٢٥٫٠٧ مليون نسمة هناك ١٢٫٩٨ مليون نسمة من الذكور و١٢٫٠٩ مليون نسمة من الاناث . وهذا يعني ان نسبة الذكورة تبلغ ١٠٧٫٣ رجل لكل ١٠٠ انثى كما يتضح تفصيليا من الجدول رقم (١) .

وترجع النسبة العالية للذكور من جهة الى ان كثيرا من الفتيات لم يشملهن التعداد . وفي تعدادي عام ١٩٥٦ و ١٩٦٦ كانت نسبة النوع (الذكورة) في مناطق المدن اعلى منها في مناطق الريف . الا ان الفترة ما بين التعدادين شهدت تقاربا في النسبة بين الريف والحضر ، ومن جهة ثانية هناك في كافة فئات الاعمار تقريبا زيادة ملحوظة في الذكور عنها في الاناث ، وهذا عكس ما يوجد في معظم مناطق المدن والريف في العالم الغربي .

وتدل الاهرامات السكانية التي تعكس التركيب النوعي والعمري للسكان في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ (الشكل الاول) على اتساع قاعدة هذه الاهرامات . ففي عام ١٩٦٦ كانت نسبة السكان دون العاشرة ٣٤٫١ ٪ ، ودون العشرين ٥٤٫٦ ٪ . وكان العمر الوسيط للسكان ٢٢٫٢ عاما في تعداد ١٩٦٦ .

ويدل الهرم السكاني لمناطق الريف والحضر في عام ١٩٦٦ بوجه خاص على وجود تناقص في اعداد الذكور التي تتراوح اعمارهم بين ٢٠ — ٢٩ سنة في بعض المناطق، ويرجع ذلك الى الاعداد من الذكور التي تؤدي الخدمة العسكرية ، او التي تطلب العلم او تسعى للحصول على العمل ، وهذه الفئات توجد عادة في المدن .

وهناك اتجاه كذلك يشير الى ارتفاع مجموعات الاعمار المنتهية بالصفر او بالرقم ٥ فهي عالية بدرجات متفاوتة خصوصا بالنسبة للمجموعات الاعلى من ٢٠ سنة . ويعتقد كذلك ان الاطفال الاقل من سنة عمرية هم اقل من

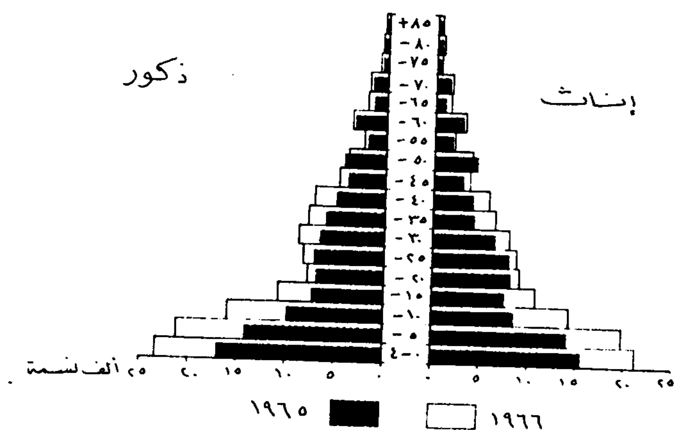
جدول رقم (١)

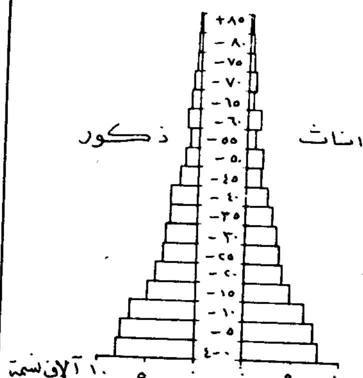
التركيب النوعي ونسبة النوع لسكان ايران (١٩٥٦ – ١٩٦٦)

النوع	جملة السكان غير معدلة	جملة السكان		سكان المدن		سكان الريف	
	١٩٥٦	١٩٥٦ بعد التعديل	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦
ذكور	٩ر٦٤٤ر٩٤٤	٩ر٨٤٧ر٢٩٤	١٢ر٩٨١ر٦٦٥	٣ر٠٧٠ر١٤٩	٥ر٠٩٦ر٦٥٤	٦ر٥٧٤ر٧٩٥	٧ر٨٨٥ر٠١١
اناث	٩ر٣٠٩ر٧٦٠	٩ر٥٩٣ر٨٩٥	١٢ر٠٩٧ر٢٥٨	٢ر٦٩٧ر٥٩٢	٤ر٦٩٧ر٥٩٢	٦ر٥٧٤ر٣٤٦	٧ر٣٩٩ر٦٦٦
نسبة النوع	١٠٣ر٦	١٠٢ر٦	١٠٧ر٣	١٠٦ر٤	١٠٨ر٤	١٠٢ر٣	١٠٦ر٥

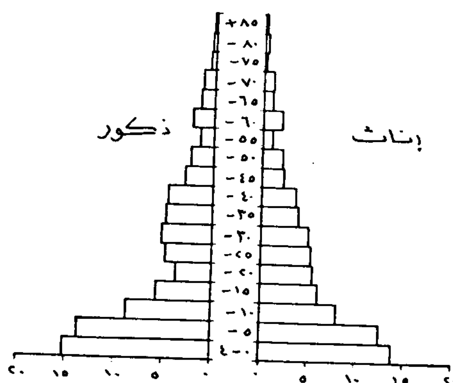
المصدر : وزارة الداخلية (١٩٥٦) الجزء الثاني ، وهيئة التخطيط (١٩٦٦) الجزء ١٦٨ .
لتعديل أرقام السكان لعام ١٩٥٦ يرجع الى (Moroufi-Bozorgi, 1965)

التركيب النوعي والعمري للسكان (١٩٥٦-١٩٦٦)





سكان الحضر ١٩٦٦



سكان الريف ١٩٦٦

شكل رقم (١)

الواقع وان هناك نقصا في التسجيلات او قصورا في العد بالنسبة لهذه الفئة .

وعلى الرغم من هذه الاخطاء الاحصائية ، الا ان هناك دليلا واضحا على نسبة الاحداث نتيجة لهبوط وفيات الاطفال واستمرار المعدل المرتفع للمواليد وخاصة في المناطق الريفية . ويشكل توزيع الاعمار بهذا الشكل ضغطا هائلا على نظام التعليم كما يفرض أعباء متزايدة على السكان العاملين .

خصائص القوة العاملة :

كما يتضح من الجدول رقم (٢) هناك تغيرات ملحوظة في تكوين العمالة في المهن المختلفة في الفترة ما بين التعدادين . كما يلاحظ ان هناك هبوطا في النسبة الاجمالية للعمالة في الزراعة ، وهذا ينطوي على امور هامة سوف نذكرها فيما بعد خاصة بالهجرة من الريف الى الحضر . ورغم ان الصناعة في البلاد كافة قد ازدادت بنسبة ٤ر٧ ٪ الا ان الزيادة في نسبة الصناعة لاجمالي العمالة في المدن بقيت بسيطة .
ويلاحظ وجود تغير طفيف في نسب العمالة في الانشطة الثالثة . ولقد شمل هذا الهبوط مهن الخدمات المختلفة خلال الفترة ما بين التعدادين . وتوضح الارقام المبينة العلاقات بين العمالة في المهن المختلفة ، ولكن بصفة عامة هناك زيادة من ٩ر٥ مليون عامل في عام ١٩٥٦ الى ٨٥ر٦ مليون في عام ١٩٦٦ .

ولقد كان هناك حوالي ٧٧ ٪ من السكان الذكور (اكثر من ١٠ سنوات) في عام ١٩٦٦ يمارسون النشاط الاقتصادي ، وتشمل الطبقة غير العاملة اقتصاديا اطفال المدارس والطلبة وهي اهم فئة في الحقيقة وتقدر بحوالي ٥ر١٥ ٪ من جملة السكان . ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات النشاط النوعي للاعمار في مناطق المدن والريف في ايران . ويرتفع معدل النشاط الاقتصادي للذكور في الريف بصورة ملموسة ، وهذا يؤكد ان معظم العمالة هي عمالة موسمية في طبيعتها حيث يبقى العمال معظم شهور السنة بدون عمل يذكر .

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لتوزيع السكان على مجموعات المهن الرئيسية
(لاكثر من ١٠ سنوات)

المنطقة	الزراعة		التعدين والتحجير		الصناعة		التشييد		الكهرباء والغاز والمياه		التجارة والنقل والخدمات	
	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٥٦	١٩٦٦
المدن	١٢ر١	٧ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٢٦ر٢	٢٧ر٧	٩ر٩	١٠ر٢	٠ر٥	١ر٨	٥٠ر٨	٥٢ر٤
الريف	٧٥ر٨	٧٠ر٠	٠ر٤	٠ر٤	٨ر٣	١٢ر٨	٣ر٨	٥ر٧	٠ر١	٠ر١	١١ر٦	١١ر٠
المجموع	٥٦ر٣	٤٦ر٢	٠ر٤	٠ر٤	١٣ر٨	١٨ر٥	٥ر٧	٧ر٤	٠ر٢	٠ر٨	٢٣ر٦	٢٦ر٧

(المصدر : هيئة التخطيط ـ ١٩٦٦)

وتدل التباينات الهائلة في معدلات مجموعة العمر من ١٥ ـ ١٩ سنة في كل من مناطق الريف والمدن ليس فقط على وجود فرص تعليم اكثر في المدن ، بل تدل كذلك على الاعتقاد السائد بين أهل الريف بضرورة تشغيل الاطفال متى كانوا قادرين على العمل .

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية لمعدلات النشاط النوعي لسكان ايران (١٩٦٦)

فئات الاعمار	ذكــور		انــــاث	
	المدن	الريف	المدن	الريف
١٥ـ١٩	٤٨ر٦	٨٤ر٧	٩ر٨	١٩ر٨
٢٠ـ٢٤	٨٥ر٩	٩٦ر٠	١٢ر١	١٥ر٦
٢٥ـ٤٤	٩٦ر٣	٩٨ر٢	١٠ر٤	١٣ر٧
٤٥ـ٥٤	٩١ر٦	٩٥ر٣	١١ر٠	١١ر٧
٥٥ـ٦٤	٧٤ر٣	٨١ر٧	٨ر٩	٧ر٥
٦٥ فاكثر	٤٥ر٥	٤٧ر٥	٥ر٧	٣ر٩

(المصدر : هيئة التخطيط ـ ١٩٦٦)

وتلخص ارقام معدلات النشاط الخاصة بالاناث حقيقة ان ايران ظل مجتمعا فيه السيادة للرجل ، وما زال الرجل في هذا المجتمع له السلطان الاول . ويقال أن حركة تحرير المراة في ايران قد حطمت الكثير من القيود ، الا ان الطريق ما زال طويلا وشاقا لتحقيق المساواة (١) . ورغم المحاولات التي تبذل لزيادة مساهمة المراة وخاصة في الاعمال الحكومية ، فما زالت هذه النسبة ضئيلة ، وان كانت هناك اصوات تنادي بأن ايران لا يمكن ان

(1) (Kooros, 1970)

تحقق نضجها الاقتصادي ما لم تستفد من هذه الفئة كقوة عاملة استفادة كاملة . وربما كانت هناك حاجة اكثر لخلق فرص عمالة للذكور وذلك لخفض المستوى العالي للبطالة في كل من مناطق الريف والحضر .

المعدلات الحيوية للسكان :

تقول احصائيات الامم المتحدة ان معدل المواليد الخام (رغم عدم دقته في ايران) يقدر بحوالي ٤٨ في الالف خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٤ . وقد تم حساب هذا المعدل بطريقة معدلات البقاء العكسية (١) وذلك من تعداد عام ١٩٥٦ . وبالمقارنة بأرقام التسجيلات الحيوية الايرانية الرسمية فان هذا المعدل يقدر بحوالي ٨ر٢٨ في الالف خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ ، و٧ر٣٣ للفترة من ١٩٥٠ ــ ١٩٥٤ . اما تقديرات الامم المتحدة ما بين ١٩٥٥ و١٩٥٩ فهي ٤٥ في الالف . وترتفع ارقام الامم المتحدة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٤ الى ٤٨ في الالف (٢) . ومرة اخرى نقول ان كل هذه التقديرات انما بنيت على اساس احصاء عام ١٩٥٦ والمعدلات الحالية في الاقطار المجاورة التي تتمتع بنماذج خصوبة متشابهة . وبما ان هناك أرقاما اخرى كثيرة قد ذكرت بالنسبة لمعدل المواليد الخام خلال الستينات تدور حول ٤٤ في الالف كما جاء في خطة التنمية في اواخر الستينات، فان هذا المعدل ربما يكون قريبا من ٤٩ في الالف .

واذا اخذنا بالاعتبار التاريخ الديموجرافي الحديث لايران فانه يتوقع ان ترتفع نسبة السيدات الاحداث (دون سن اليأس) ، وقد بلغت هذه النسبة في التعداد الاول ٧ر٨٨٦ لكل الف سيدة ممن تتراوح اعمارهن بين ١٥ ــ ٤٤ (سن الحمل) وبعد تعديل هذه الارقام يمكن الاعتماد على الرقم ٥ر٨٨٢ بدلا من السابق . وفي التعداد الثاني بلغت هذه النسبة ١ر٩١٥ . وقد يرجع هذا الارتفاع الى حد كبير الى الهبوط في وفيات الاطفال . اما هذه النسبة في الريف الايراني فهي اعلى في كلا التعدادين حيث بلغت (٣ر٩٢١) و(٣ر٩٨٩) على التوالي ، في حين بلغت في الحضر (٣ر٧٥٠) و(٩ر٨٠٢) في التعدادين على التوالي ايضا وذلك على الرغم من وجود بعض التباينات من مدينة الى اخرى .

---

(١) (Reverse Survival Method)

(٢) يبلغ هذا المعدل حسب بيانات (P.R.B.) ٤٤ في الالف في منتصف عام ١٩٧٧ (المترجم) .

والجدير بالذكر ان البيانات الايرانية غير مرضية بشكل عام ومن الصعب الاعتماد عليها في مجال معدلات الوفيات الخام ووفيات الاطفال الرضع . ويبلغ المعدل المسجل للوفيات الخام ٩ر٩ في الالف خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٤ وهي حقيقة ارقام منخفضة للغاية ولا يمكن بحال من الاحوال الاعتماد عليها (١) .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٤ سجلت بيانات الامم المتحدة هذا المعدل بمقدار ٢٥ في الالف وهو رقم اعتمد في تقديره على تقديرات ومقارنات التعداد الاول للسكان . وتنشر الامم المتحدة معدلا مقداره ٢٢ في الالف للنصف الثاني من الستينات (٢) ، الا ان المعدل الذي اعتمد عليه الخبراء والمخططون الايرانيون كان ١٨ في الالف وهو رقم كما هو واضح منخفض جـدا .

لقد تم حساب معدلات وفيات الاطفال الرضع في احصائيات خاصة وبلغت ٢١٧ في الالف في منطقة مثل شهريار (١٩٥٠) ، في حين بلغت ١٨٨ في الالف بمنطقة اخرى مثل قرية سابزيفار عام (١٩٥٥) و ١٢٠ في الالف في شيراز عام ١٩٥٨ ، و ١٧٥ في الالف لكل أنحاء ايران (٣) . ومما هو جدير بالذكر أن معدل وفيات الاطفال هذا يعتبر من اصعب المعدلات في عملها ، وتستعمل هيئة التخطيط معدلا مقداره ١٦٠ في الالف في خطة التنمية الاخيرة ، كما يوافق معظم الديموجرافيين الايرانيين على هذا الرقم. ومن الاسباب الاخرى اضافة الى معدلات وفيات هذه الفئة ، اسباب للوفيات في فئات اخرى بسبب أمراض الجهاز الهضمي وهي تمثل ١٤٢ في كل الف حالة وفاة ، وأمراض الجهاز التنفسي (١٢١ في الالف حالة وفاة) والامراض المعدية والطفيلية (٩٤ في الالف حالة وفاة) .

وهناك احتمال بأن معدل الوفيات الخام يهبط كلما عاش الاطفال الرضع عامهم الاول وكلما عاشت نسبة اكبر من السكان لمدة اطول (معدل بقاء مرتفع) وكذلك يرجع الهبوط في الوفيات الى الزيادة الهائلة في

---

(١) (Clarke and Clark. 1969)

(٢) يبلغ معدل الوفيات الخام في منتصف عام ١٩٧٧ حسب تقديرات (P.R.B.) ١٦ في الالف (المترجم) .

(٣) معهد البحوث الاقتصادية الايراني (١٩٦٦) ، بلغ هذا المعدل ١٣٩ في الالف عام ١٩٧٧ (المترجم) .

الخدمات الطبية وخاصة في المدن حيث يعتقد الان أن معدل الوفيات فيها أقل بكثير من مناطق الريف في ايران . وهناك اختلاف في تقديرات توقع الحياة في ايران فهي تتراوح ما بين ٤٠ و ٤٥ سنة كما يذكر معهد البحوث الاقتصادية الايراني (١٩٦٨) و ٤٦ سنة كما تقول هيئة التخطيط (١٩٦٨)(١).

اما معدلات الزواج فقد بلغت ٥ر٥٦٪ بين الذكور عام ١٩٦٦ ، في حين بلغت ٦١٪ بين الاناث في نفس السنة ، وقد كانت نسبة الفتيات اللاتي تزوجن مبكرا أعلى من الشباب ، فمثلا تزوجت منهن حوالي ٤٥ ٪ في سن يتراوح بين ١٥—١٩ سنة مقابل ٤٢٪ من الشباب في نفس مجموعة العمر (١٥—١٩ سنة) . ويشير العدد الكبير من السيدات الارامل من ٤٠ سنة فأكثر الى اختلاف اعمار الشركاء في الحياة الزوجية في ايران .

النمو السكاني في ايران :

من الطبيعي ان تكون هناك تباينات كبيرة في تقديرات السكان التي اجريت في ايران منذ القرن السابع عشر فصاعدا . وتبدو التقلبات الهائلة في هذا المجال على انها نمط مألوف لكل التقديرات المشابهة التي سادت بداية القرن العشرين ومنذ ذلك الحين وحتى الان كانت هناك زيادة مستمرة خلال حكم الامبراطور رضا شاه (١٩٢٥ — ١٩٤١) مع ارتفاع سريع في عدد السكان بعد الحرب العالمية الثانية . ويقدر معدل النمو السكاني في منتصف الستينات بحوالي ٢٦ في الالف كما تقول هيئة التخطيط الايرانية في بياناتها عام ١٩٦٨ (٢) .

وتشير اقدم التقديرات الى ان عدد سكان ايران كان قد بلغ ٥٠. مليون نسمة في عصر داريوس في القرن الرابع قبل الميلاد(٣). ويقال أن عدد السكان في زمن الاسرة الصفوية كان قد بلغ ٤٠ مليون نسمة ،ويذكر

---

(١) تشير هيئة (P.R.B.) في نشرتها لعام ١٩٧٨ أن توقعات الحياة في ايران في منتصف عام ١٩٧٧ تبلغ ٥١ سنة وهو مؤشر جيد لمستوى الخدمات ولاتجاهات النمو السكاني في ايران (المترجم) .

(٢) تشير احدث الاحصائيات الى ان هذا المعدل بلغ ٢٨ في الالف في عام ١٩٧٧ . انظر (P.R.B.) لعام ١٩٧٨ (المترجم) .

(٣) (Gupta, 1947)

كاردن Chardin هذا الرقم رغم اعتقاده ان الدولة كانت غير آهلة بالسكان ، وذلك بسبب انتشار الرذيلة بشكل غير عادي بالاضافة الى الترف المفرط والزواج المبكر والهجرة الدائمة الى جزر الهند ،وفقط في القرن التاسع عشر بدأت الارقام معقولة الى حد ما ، والرقم الغالب ذكره لعدد السكان في مطلع هذا القرن كان حوالي ٦ مليون نسمة ، وفي عام ١٨٥٠ بلغ العدد الاجمالي للسكان حوالي ١٠ مليون نسمة ، وفي عام ١٨٧٣ وفي أعقاب وباء الكوليرا والمجاعات التي تفشت آنذاك ، انخفض عدد السكان مرة اخرى الى ٦ ملايين نسمة (١) ويذكر بعض كتاب آخرين أن عدد السكان بلغ في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر ما بين ٥ و ١٠ مليون نسمة (٢) ، وقد افترض كيرزون أن عدد السكان بلغ في عام ١٨٩٢ ما بين ٨ و ٩ مليون نسمة ، وذلك على اساس تقدير الجنرال هوتوم — شندلر (١٨٨٤) حيث يعتبر هذا الرقم اقرب التقديرات الى الحقيقة ، ثم بعد ذلك بتطبيق الزيادة السنوية للاعوام التالية والتي كانت تقدر بحوالي ٧٥ ٪.٠

ويعتقد كيرزون أن عدد السكان كان كبيرا في الازمنة السابقة ، ويستدل على ذلك بالمدن الخربة ، والقرى المهجورة والاسواق المهجورة ، والقنوات الطويلة المطمورة ووجود آثار تدل على خصوبة اجزاء كبيرة تدهورت الان ، بالاضافة كذلك الى مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي اصبحت رمالا وحصباء . وبينما كان هذا هو الحال على ما يبدو كان هناك امران تكرر حدوثهما في تاريخ هذه الدولة يبدو ان كيرزون قد اغفلهما : الاول هو الرغبة في التحرك وخلق مركز حضري جديد بالكامل ، ومثال ذلك عند تكوين اسرة حاكمة جديدة ، والثاني هو التحرك الجبري عند انتهاك حرمة الاراضي أو عند انسداد بعض القنوات او جفافها ، ومن ثم يصبح من الافضل اقتصاديا الاتجاه الى مكان جديد . وما يراه كيرزون كدليل للتدهور كان غالبا مرتبطا بنمو متعاظم في مكان آخر . ورغم ذلك فليس هناك شك في ان معظم العوائق الديموجرافية الهامة التي سادت القرن التاسع عشر انما تمثلت في المجاعات والاوبئة .

ويمكن الرجوع الى تقديرات السكان في ايران منذ بداية القرن العشرين والحصول عليها بعدة اساليب فنية ، وفيما يختص بالتقديرات

---

(١) (Rawlinson, 1880)

(٢) (Field, 1939)

التي نشرت وافتراضات معدلات النمو وتوقعات الحياة ومع التراجع عن النتائج المعدلة للاحصاء الاول ، فان بهارير Baharier استطاع ان يتوصل الى ارقام سنوية للفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٦٦ . ويعتبر معدل النمو الفرضي من اكثر العوامل حرجا في الدراسات الديموجرافية ، ولذا يجب دراسته قبل دراسة ارقام السكان . وقد افترض أماني Amani معدل النمو بنحو ٢ر٠ ٪ خلال الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٦ . وتؤيد هذا المعدل المنخفض عدة تقديرات للسكان خلال هذه الفترة . ويؤيدها كذلك الدليل العرضي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد آنذاك . وتشير بعض الهيئات الى انعدد السكان كان يتزايد فيهذه الفترة (عصبة الامم — ١٩٢٦) ويعتبر بهارير ان رقم أماني منخفض جدا ، ولذا يقترح بدلا منه معدل نمو يصل الى ٧٥ر٠٪ على اساس الاسقاط المتقدم للجنرال شندلر عند نهاية القرن التاسع عشر والاسقاط المعتمد على الاحصاء الاول لايران .

وطبقا لما يقوله بهارير فان أصعب فترة لمعدلات النمو المفترضة هي ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٦ حيث كانت هناك بعض احداث معينة تركت اثرا عميقا في الموقف السكاني بايران . واول هذه الاحداث ذلك التحرك الكبير الذي اصبح ممكنا بعد دخول عربات النقل لاول مرة عام ١٩٢٠ ، فقد ساعدت هذه العربات على نقل المؤن والاغذية الكافية الى المناطق التي حدثت فيها المجاعات ، وبالتالي ساهمت في خفض نسبة الوفيات ، وثاني هذه الاحداث هو المتمثل في بداية النمو الذي بدأ يدب في مراكز مدينة معينة بعد ان كانت هذه المراكز مجرد مواقع خدمات للريف المجاور . أما ثالث هذه الاحداث فيتمثل في النهضة التي قام بها الامبراطور رضا شاه في محاولة لتحسين ظروف المعيشة في المدن مما أدى الى خفض نسب الوفاة الى حد ما (١) . ويعتقد بهارير أن المعدلات التي يذكرها أماني وهي ٥ر١ ٪ تتناسب مع معظم الحقائق الملحوظة ، ويمكن أن تنسب الى كافة الاسقاطات اللاحقة لعام ١٩٠٠ والسابقة لعام ١٩٥٦ . أما معدل النمو السنوي البالغ ٥ر٢ ٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦و١٩٥٦ فهو معدل مقبول ويعكس درجة من الانتعاش كانت قد سادت في اعقاب الحرب بعد طول حرمان وفقر ، وقد تم تقدير معدل النمو في الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ بحوالي ٩ر٢ ٪ كما يوضح الجدول رقم (٤) .

---

(١) (Banani, 1961)

جـــدول رقـــم (٤)

النمو السكاني في ايران في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٦٦

السنة	مجموع السكان		سكان المدن		سكان الريف	
	العدد بالمليون	النمو ٪	العدد بالمليون	النمو ٪	العدد بالمليون	النمو ٪
بيانات منشورة						
١٩٥٦	١٨ر٩٥	—	٥ر٩٥	—	١٣ر٠٠	—
١٩٦٦	٢٥ر٣٢	٢ر٩	٩ر٩٧	١ر٥	١٢ر٢٩	١ر٦
بيانات مقدرة ومعدلة						
١٩٠٠	٩ر٨٦	—	٢ر٠٧	—	٧ر٧٩	—
١٩٣٤	١٣ر٣٢	١ر٥	٢ر ٨	١ر٥	١٠ر٥٢	١ر٥
١٩٤٠	١٤ر٥٥	١ر٥	٣ر ٢	٢ر٣	١١ر٣٥	١ر٣
١٩٥٦	٢٠ر٣٨	٢ر٢	٦ر٣٢	٤ر٤	١٤ر٠٦	١ر٤
١٩٦٦	٢٧ر٠٧	٢ر٩	١٠ر٥٦	٥ر٣	٦ر٥١	١ر٧

(المصادر : وزارة الداخلية الايرانية (١٩٥٦) وهيئة التخطيط الايرانية (١٩٦٦)

Bharier, J., : "A note on the population of Iran, 1900-1966"

Population Studies, 22, 273-9, 1968)

والجدول يوضح أيضا الزيادة النسبية والمطلقة لسكان الريف والحضر منذ الخمسينات وقدرت افضل الاسقاطات وادقها ان جملة السكان ومعدلات النمو سوف تبلغ ٢٧ر٥ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ يصل نصيب سـكان المدن منها ١١ر٤ مليون نسمة والريف ١٦ر١ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٨٠ سيبلغون ٣٧ر٩ مليون نسمة (سكان المدن منهم ١٩ر٧ مليون والريف ١٩ر٢ مليون) ، أما بهارير فان اسقاطاته المعدلة اشارت الى ان السكان سيبلغون ٢٩ر٤ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ (سكان المدن ١٢ر٢ مليون والريف ١٧ر٢ مليون)(١) وسوف نأتي لمناقشة هذه الارقام فيما بعد .

(١) اشارت تقديرات قسم السكان بالامم المتحدة ومكتب السكان (P.R.B.) في بياناتهم المنشورة ان سكان ايران بلغ حوالي ٢٧ر٥ مليون نسمة في عام ١٩٦٩ وبذلك ياتي وفقا لارجح التقديرات المذكورة ، اما ما جاء به بهارير فيزيد بحوالي ٢ مليون نسمة وهو بذلك يصبح اسقاط مبالغ فيه (المترجم) .

توزيع سكان الريف :

تعتبر المناطق الريفية ذات الكثافة العالية في الوقت الراهـــن هي تلك الاجزاء من الدولة الاكثر جذبا وقابلية للتطور الزراعي . وتعتبـــــر خريطة الكثافة السكانية (شكل ٢) والتي تشمل الريف والحصر انعكاسا لوفرة المياه أكثر من أي شي اخر . وعلى الرغم من أن الحكومة قادرة الان على تطوير الزراعة فيها بامدادها بالمياه وبالتالي زيادة السكان فيها ؛ الا أن المصدر التقليدي للمياه من الانهار والينابيع والقنوات الصناعيـــة للميـــاه الجوفية ما زال له الاهمية الكبرى في تفسير توزيعات السكان وانماطها .

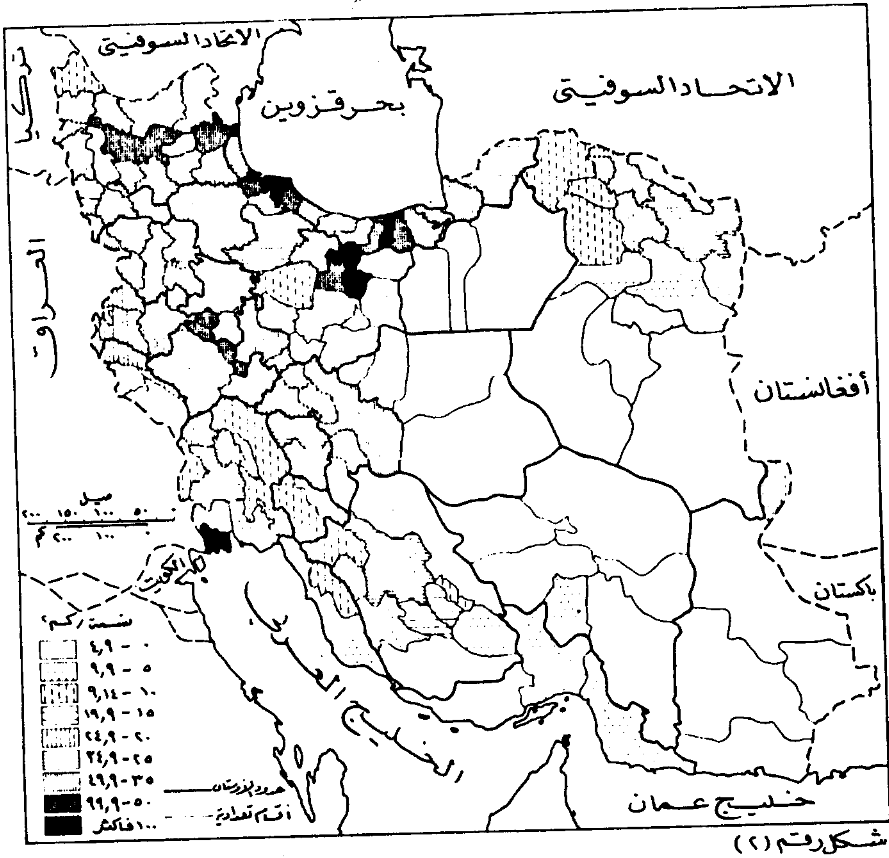
كذلك يعتبر التقسيم التقليدي للسكان في ايران بين جماعات رحل وجماعات زراعية وسكان مدن ، يعتبر الى حد ما هو الاخر استجابة لوفرة المياه وتوزيعها . وهناك في الواقع ارتباط بين مناطق الاستقرار الحضرية والكثافات العالية في الريف سواء كان ذلك في المنطقة الساحلية لبحـــــر قزوين حيث الزراعة الكثيفة هناك ، والكثافات العالية في الريف وشبكة المدن المنتشرة ، أو في مناطق الواحات مثل كرمان ويـزد أو أصفهان حيث تتوفر كثافات سكانية عالية في المدن والقرى هناك . الا أن المغزى العام لهذا الاستقرار المكثف يبدو مفقودا في خريطة الكثافة العامة للوحـــــدات الادارية الكبرى .

ويرتبط توفير المياه بالاقاليم الطبيعية والمناخية العريضة ، كما أن توزيعات السكان ذات علاقة وثيقة بسلاسل المرتفعات الهامة في ايران(١) فلكل من جبال البرز التي تمتد من اذربيجان حتى جنوب بحر قزوين وتمتـــد حتى خراسان ، وكذلك جبال زاجروس التي تشمل احواضا زراعية هامة فيما بينها ، لهذه وتلك اثر كبير — من خلال نظمها المناخية — فـــي انمـــاط الاستقرار الهامة بايران . وتعتبر المقاطعات الشمالية الغربية من أذربيجان حيث تتوفر المياه من سقوط الامطار ، من أعلى الكثافات الريفية الىحد ما . اما الكثافات الاكثر من هذا فتوجد على نطاق محدود في المنطقة المحيطـــة ببحر قزوين . وهذه المنطقة تعتبر ملائمة للزراعة من حيث مناخها ووفرة المياه فيها حيث تزرع عدة محاصيل هامة ، ومن ثم كانت تساهم بنصيب وافر في الدخل الزراعي في ايران .

---

(١) (Fisher, 1968)

كثافة السكان في ايران (١٩٦٦)



شكل رقم (٢)

أما أنماط الكثافة السكانية في سلسلة جبال زاجروس فمعقدة للغاية . ويختلف الاستقرار من الزراعة المركزة في الواحات والتي يقوم بها السكان كما هو الحال في كرمنشاه وهمدان وكردستان ، الى الزراعة الكثيفة على المنحدرات العليا التي تشهد الهجرة الموسمية المستمرة والتحركات البشرية وخاصة في المنطقة الجنوبية لجبال زاجروس حيث تنخفض الكثافة السكانية الريفية .

وفي خراسان يتوفر انتاج زراعي متنوع . فالمناخ فيها متنوع ويزرع في الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية منها عدة محاصيل معتدلة ، كما توجد فيها الزراعة الجافة والزراعة المعتمدة على الري . وفي مناطق

محدودة للغاية توجد كثافة عالية للسكان ، ولكنها على أية حال اقل من كثافة السكان في الاجزاء الساحلية لبحر قزوين او في أذربيجان . أما في جنوب خراسان فنجد أن نظام زراعة الواحات هو النظام السائد حيث تزداد اهمية زراعة النخيل وان كانت لا تتمتع بكثافات سكانية عالية او حتى معتدلة .

وفي باقي اجزاء ايران تسود الكثافة السكانية الريفية المنخفضة ، فتوجد اقل الكثافات في الهضبة الوسطى وخاصة في صحراء أكافير وصحراء الوت وهي مناطق غير آهلة بالسكان في الواقع . والى الجنوب الغربي من هذه المنطقة الصحراوية وعلى الطريق الرئيسي المتد من طهران حتى بلوخستان توجد مجموعة هامة من مناطق الاستقرار مثل قم وكاشان ويزد ورافسانجان وكرمان وهي مجموعة ذات اهمية خاصة حيث انها مراكز حضرية وتعتبر في نفس الوقت بمثابة مراكز زراعية هامة لمناطق الواحات الصغيرة المبعثرة هناك (١).

ويشغل المناطق الريفية في ايران حاليا ٦٠ ٪ من مجموع سكان الدولة، وهذه النسبة تضم حوالي ربع مليون نسمة ذكروا في تعداد عام١٩٦٦ على انهم غير مستقرين أو رحل . وكانت نسبة سكان الريف حوالي ٧٩٪ في عام ١٩٠٠ ، ولكنهم هبطوا الى ٧٨٪ في عام ١٩٤٠(٢) . وفي عام ١٩٥٦ بلغت هذه النسبة ٦٩ ٪ أي ما يعادل ١٣ مليون نسمة . ويوجد حاليا في ايران ٤٦٠٠ قرية يزيد عدد سكانها عن ٥٠ ٪ من جملة عدد السكان . وفي عام ١٩٠٠ كان عدد القرى في ايران لا يتجاوز ١٥٠٠قرية، وبلغ عدد القرى ٣٩٠٠ قرية في عام ١٩٥٦ .

وعلاوة على ذلك هناك من الاماكن التي اعتبرت من الناحيةالاحصائية في عداد المدن وهي المراكز التي يزيد عدد سكانها عن خمسة الاف نسمة. ولكن من حيث التقسيم الوظيفي والمورفولوجي فهي أماكن ريفية اساسا وبذلك تصبح عاملا في زيادة نسبة سكان الريف في ايران .

ولا تقل اهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني الايراني عن البترول وهذا يفسر الجهود المضنية التي تبذلها الحكومة لتحسين الكفاية الانتاجية في مجال الزراعة وذلك عن طريق مشاريع الاصلاح الزراعي والاستثمار وهذا يفسر في نفس الوقت أن تفهم اوضاع سكان الريف له أهمية حيوية .

---

(١) (English, P. W., 1966)

(٢) (Baharier, S., 1970)

القبائل والسكان الرحل :

تساعد الحركات التاريخية الهائلة للجماعات الرحل في ايران على تفسير الكثير من التباين العنصري والجنسي الذي ما زال قائما فيها . فقد حدث خلال الاربعة عشر قرنا الماضية ثلاث حركات هامة . فقد جاء العرب في القرن السابع ، وتبعهم السلاجقة في القرن الحادي عشر ، ثم جاء المغول بقيادة جنكيز خان حيث احتلوا معظم اجزاء ايران . وبالاضافة الى هذه الحركات الرئيسية ينبغي أن تضيف ما يسميه فيلد Field « بالغارات الصغيرة وعمليات التسرب والتسلل البطيئة » .

وتمثل القبائل الرحل او البدوية ، في ايران اهم مشكلة سكانية معقدة عند اجراء عملية التعداد العام للسكان . ويرجع ذلك ليس فقط الى نظام حياة تلك القبائل ، بل أيضا الى أن الكثير منهم يعيش في مناطق نائية في الدولة ويصعب الوصول اليها .

ولكثير من هذه الجماعات الرحل مناطق دائمة او شبه دائمة ، ويعتبر نظامهم القبلي خصوصا في المناطق الوسطى والجنوبية من زاجروس استجابة واضحة لنقص مصادر المياه اللازمة لزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وحركة هذه القبائل موسمية ومتداخلة مع الهجرة من المناطق أو اليها حسب مواسم الصيف والشتاء . وتتحرك القبائل على سبيل المثال مرتحلة في منطقة زاجروس الجنوبية في الخريف متجهة الى السهول الدافئة القريبة من الخليج العربي لزراعة الحبوب . أما في الربيع فتعود الى مناطق الرعي في المناطق المرتفعة حيث يتوفر العشب الذي تحتاج اليه الحيوانات وان تخلف بعض الافراد في سهول الخليج لجمع المحصول . ويختلف نظام الهجرة الحقيقي لهذه الجماعات والقبائل من منطقة الى أخرى في ايران ، الا أن المثال السابق يمثل الظاهرة الاكثر شيوعا ، وغالبا ما يشمل التحرك مئات الاميال بين المناطق الشتوية والصيفية .

ومن أهم الجماعات القبلية في ايران جماعات الاكراد واللور والبختيارية والكاشكاي والخمسية والشاهصفاه والبلوش والتركمان . وتوجد الجماعات الخمس الاول في منطقة زاجروس ، ويلاحظ أن اعداد تلك القبائل تقريبية ، وقد ذكر كيرزون عام ١٨٩٢ ان هناك حوالي ٢ مليون نسمة من الرحل ، كما يذكر تقدير عام ١٩١٠ أن عددهم ٢٫٦٥ مليون نسمة (وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩١٩) ويعتبر التقدير الاخير

غامضا حيث انه لم يوضح ما اذا كان هذا العدد يشمل الجماعات القبلية المستقرة ام لا . وفي عام ١٩٣٢ قدر عدد افراد هذه الجماعات بحوالي مليون نسمة فقط ، ثم اخذت اعدادهم في الهبوط حتى عام ١٩٤٠ .

وعلى الرغم من ان تلك الارقام قد لا تكون سليمة ، الا انه ليس من شك بأنه قد حدث بالفعل هبوط في اعدادهم بسبب سياسة الامبراطور رضا شاه الخاصة بتوطين البدو .. وقد اشار لامبتون Lambton ان السكان المستقرين كانوا يعتبرون القبائل الرحل مصدر تهديد لامنهم،ومن ثم اخذ الامبراطور رضا شاه في تنفيذ السياسة التي تبناها وحاول خلال حكمه القضاء على النظام القبلي والحد من الهجرة الموسمية للقبائلوتحويلهم الى زراع . ولقد استقرت بالفعل اعداد كثيرة منهم ، كما ان الكثير ايضا قد قتل ، وكما ذكر لامبتون ان سياسة الامبراطور رضا شاه التي لم تكن مقنعة والتي نفذت تنفيذا سيئا قد ادت الى خسائر فادحة في الثروة الحيوانية وهبوط اعداد هذه الجماعات وفقرهم .

وعندما ضعفت الحكومة المركزية خلال الاربعينات ، ارتد كثير ممن رجال القبائل الذين اجبروا على الاستقرار الى الكيان القبلي او شبه القبلي مرة اخرى . وفي مطلع الخمسينات بذلت الحكومة محاولة جديدة للسيطرة على النشاط القبلي وتأسس لهذا الغرض المجلس الاعلى للقبائل في عام ١٩٥٣ تحت اشراف وزارة البلاط الامبراطوري ، وكان الهدف من هذا المجلس هو اجبار القبائل على الاستقرار وزيادة مساهمتهم في الاقتصاد القومي .

ورغم ان تعداد ١٩٥٦ يوضح ان عدد أفراد القبائل المهاجرين بلغ حوالي ٢٤٠,٠٠٠ نسمة، الا انه يوضح في نفس الوقت ان هذه الجماعات ربماتكون قد حددت تحديدا خاطئا كمستقرين مؤقتين ، او كأفراد في القرى القريبة او التي تم عدهم فيها . ويعتقد الكثير ان هذا الرقم منخفض جدا ، وكذلك تعتقد بعض الهيئات ان تعداد عام ١٩٦٦ الذي قدر عدد أفراد القبائل بنحو ٢٤٠,٠٠٠ نسمة أيضا هو تقدير منخفض للغاية . وفي حالة واحدة فقط ذكر ان عدد هؤلاء السكان يبلغ ٣ مليون نسمة (١). ومن هنا تنشأ المشكلة التي اساسها ان كثيرا من السكان الذين صنفوا كسكان قبائل هم في الواقع الان مستقرين استقرارا كاملا وان كانوا ما يزالون يعيشون حياة قبلية في القرى او المدن التي يسكنون فيها .

---

(١) (Echo of Iran, 1969)

وليس هناك شك في ان عدد رجال القبائل الذين يمارسون الهجرة الموسمية قد اخذ في التناقص اما طوعا بارادتهم او قهرا من جانب الحكومة . وكلما نشطت الحكومة في بناء المدارس وتوفير الخدمات الطبية وغيرها لجماعات القبائل التي تسكن مناطق الاستقرار الدائمة ، كلما زادت من تشجيعهم على حياة الاستقرار . ولقد اخذ كثير من رجال القبائل يستقرون فعلا استقرارا عفويا في القرى والمدن ويقبلون على شراء الاراضي ، ومن المنتظر ان يهبط معدل الوفيات بينهم وزيادة اعدادهم في القرى تبعا لما توفره لهم الحكومة المركزية من خدمات طبية .

اما بالنسبة لاولئك الذين يصرون على الاستمرار في الحياة القبلية فانهم يشكلون في الواقع مشكلة خطيرة وذلك بسبب مطالبتهم بمساحات واسعة من اراض اعطيت لهم في الماضي (كنوع من الالتزام مقابل الخدمة العسكرية) ولم يتم تسجيلها وبالتالي فهي غير معترف بملكيتها . هذا بالاضافة الى التحكم الشديد في طرقهم بين المناطق الشتوية والصيفية مما يعتبر دليلا قاطعا على الرغبة في القضاء على الهجرة الموسمية الى حد ما وذلك على الرغم من ان البعض يعتقد ان نظام الارض هذا يشجع على استغلالها بدلا من تركها دون جدوى .

التحضر في ايران :

من الاتجاهات الهامة للسكان في ايران منذ ربع قرن مضى ذلك النمو السريع لسكان المدن . وكما تلعب القرية دورا حيويا في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك تلعب المدن دورا اكثر اهمية وحيوية في تلك التنظيمات منذ الاف السنين . ومما يلفت النظر في هذه الدولة منذ سنوات قليلة مضت، ذلك السباق السريع نحو سكنى المدن كما يلاحظ ذلك من عدد وحجم المدن ونموها الوظيفي المتعاظم ، وكذلك ارتفاع النسبة المئوية لسكان المدن والتأثير الملحوظ لها .

وبالاضافة الى استمرار عملية التحضر في ايران فان التطور المستمر لبعض المدن يعتبر من الامور القائمة ، فقد ادى تغير السلطة السياسية عدة مرات خلال القرون الماضية الي تنوع هائل في نماذج الازدهار والتدهور . فهناك مدن شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية ، وبعضها بقيت على ما هي عليه رغم حدوث تقلبات في عدد سكانها كمدينة اصفهان مثلا ، كما حدث ازدهار لبعض المدن وتدهور لبعضها الاخر ، بل اختفت في بعض الاحيان مدن بالكامل من الوجود .

ولقد تغيرت بمرور الزمن المزايا الاقتصادية والسياسية لمواقع بعض المدن وذلك مثل التغيير الذي حدث للمدن الهامة في ايران ، وكذلك التدهور الذي اصاب بعض المدن التي كانت تقع على الطرق التجارية الهامة وذلك بعد اكتشاف الطرق البحرية المؤدية الى الشرق . وفي بعض الحالات ظلت هذه المدن في اداء وظيفتها كمراكز هامة للمناطق الزراعيـــة المحيطة ، حتى ان بعض الكتاب يذكر ان وظيفتها بالنسبة لتلك المناطق كان أهـــم مـــن العلاقات التجارية الخارجية ، وان هذه الوظيفة كانت في نفس الوقت عاملا هاما في نمو المدن في الشرق الاوسط . ويبدو ان تقلب الاقدار كان اهم الامور في ماضي المدن الايرانيـــة . وفي حـــالات كثيرة مازال هـــذا المفهوم واردا حتى الان .

ولقد تم تقدير نسبة سكان المدن في ايران في مستهل هذا القرن بحوالي ٢١٪ من جملة السكان (١) . وظلت هذه النسبة كما هي حتى الاربعينات رغم ان عدد سكان المدن قد ازداد من ٢٫٠٧ مليون نسمة الى ٢ر٣ مليون نسمة . ويطـــابق الجزء الاخير من هـــذه الفترة فترة الاصلاح التي تبناها الامبراطور رضا شاه ، وكذلك فترة التطور في طرق المواصلات . ولقد ادى هذا التطور الى زيادة الحركة والهجرة الى المدن في تلك الفترة ، ولكن نسبة سكان المدن وسكان القرى ظلت في الحقيقة كما هي خلال الاربعين سنة الاولى من هذا القرن . وربما يرجع ذلك الى حد ما الى الحاجة الى القطاع الزراعي لانتاج محاصيل زراعية اكثر للاعداد المتزايدة لسكان المدن والقرى على السواء .

وفي عام ١٩٥٦ كانت نسبة سكان المدن قد ازدادت بحوالي ٣١٪ من جملة السكان وفي عام ١٩٦٦ بلغت هذه النسبة ٣٩٪ (٢) . وكان عدد المدن في عام ١٩٥٦ (١٨٦) مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة مقابل ١٠٠ قرية عام ١٩٠٠ . وفي خلال ٥٦ سنة فقدت مدن ايران ١٣ حالة تحضر أو مدينة ، بحيث كان مجموع المدن في عام ١٩٥٦ يشمـــل ٨٧ مدينة كانت موجودة في عام ١٩٠٠ بالاضافة الى ٩٩ مدينة اخرى تكونت فيما بعد فيكون المجموع ١٨٦ مدينة . وهذه المدن الاخيرة كانت في الماضي عبارة عن قـــرى ازداد عدد سكانها او مدن استحدثت لاول مرة كالمدن البترولية والموانـــىء ومدن التعدين او مصايف السياحة . ولقد ازداد عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة في الفترة ما بين التعدادين الوحيدين لايـــران (١٩٥٦ ــ ١٩٦٦) بحوالي ٣٧ مدينة (الشكل رقم ٣) .

---

(١) (Bharier, 1970)

(٢) بلغت نسبة سكان الحضر ٤٤٪ من جملة سكان ايران في عام ١٩٧٧ (المترجم) .

سكان الحضر في ايران (١٩٦٦)

شكل رقم (٣)

ومن أهم المظاهر البارزة في هذا الشكل تلك العلاقة بين مناطق المدن والمناطق ذات الكثافات العالية في الريف ، ونظرا للدور الهام الذي تؤديه كثير من مراكز المدن للمناطق الريفية ، فليس عجيبا ان نرى شبكة كبيرة من المدن في أذربيجان وفي شمال وجنوب جبال البرز والاحواض الواقعة بين مناطق المرتفعات على طول سلسلة جبال زاجروس . والكثير من مناطق الاستقرار هذه يقع على امتداد الطرق التجارية التاريخية مثل طريق الحرير (١) ويلاحظ ان شبكة الطرق هذه يعاد الاهتمام بها مرة اخرى في المشروعات الجارية حاليا لبناء الطرق .

(١) (Boulnois, 1966)

ولقد كان هناك نحو ثلث سكان المدن في عام ١٩٦٦ يعيشون في الاوستان المركزي لايران (١) ، كما ان هناك اوستانات اخرى مهمة اذ تساهم بنصيب كبير من جملة عدد سكان المدن مثل خوزستان مثلا (١١٪) واصفهان (١٠ر٢٪) . وهذه النسبة العالية التي يتمتع بها الاوستان المركزي يؤكد مرة اخرى نمو مناطق المدن في الفترة الاخيرة (من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦) حيث كانت الزيادة الاجمالية لسكان المدن حوالي ٨ر٣ مليون نسمة كان منهم ١ر١ مليون نسمة في هذا الاوستان المركزي .

ويوضح الجدول رقم (٥) ان النسبة المئوية لسكان المدن التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠.٠٠٠ نسمة واكثر قد ازدادت من ٥١ر٣٪ في عام ١٩٥٦ الى ٦٠ر٦ في عام ١٩٦٦ ، كما يوضح ان اقل معدل سنوي للنمو يوجد في المدن التي يتراوح سكانها بين ٥٠.٠٠٠ و ٩٩ر٩٩٩ نسمة .

وتحجب المعدلات السنوية للزيادة — وفقا لفئات الحجم — مدى كبيرا للغاية من معدلات النمو بين المدن القائمة بذاتها . ويوضح الشكل رقم (٣) اجمالي الزيادة المئوية للمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ الف نسمة في الفترة ما بين التعدادين ، ولو ان هذا الشكل قد اشتمل على كافة المدن التي يقل سكانها عن ١٢٠ الف نسمة لاصبح هناك ٩ مدن في كافة انحاء ايران تعرضت لهبوط في السكان خلال هذه الفترة ، وان معظم المدن كان عدد سكانها يقل عن ٥٠ الف نسمة في عام ١٩٦٦ .

ولقد اظهر تحليل النمو بين الاحصاءات في مناطق المدن انه ليس هناك علاقة في الواقع بين حجم المدينة ونسبة النمو . وفي حالة المدن التي تتراوح احجامها بين (٥٠٠٠ و ٩٩٩٩ نسمة) و (١٠٠٠٠ و ١٩٩٩٩ نسمة) ازداد معدل النمو في القليل منها الى اقل من ٢٠٪ ، اما غالبيتها فقد ازداد هذا المعدل لاكثر من ٢٥٪ ، كما ان النمو المطلق والنسبي الاكبر يوجد في المدن التي تزيد عن عشرة الاف نسمة من السكان .

ومن ملاحظة ظاهرة نمو المدن الصغيرة في مختلف اجزاء ايران ، يتبين ان هناك للمرة الثانية انموذجا عشوائيا رغم وجود اتجاهين يمكن ملاحظتهما

---

(١) الاوستان هو الوحدة الادارية في ايران الذي يشبه الى حد كبير المحافظة . والاوستان المركزي في ايران هو الوحدة الادارية المركزية التي تضم اكبر المدن وهي العاصمة طهران بالاضافة الى مراكز عمرانية اخرى اقل شأنا (المترجم) .

جدول رقم (٥)

عدد وحجم ونمو المدن في ايران (١٩٥٦—١٩٦٦)

حجم المدينة	١٩٥٦ المدن عدد	١٩٥٦ المدن %	التوزيع المئوي لسكان المدن	١٩٦٦ المدن عدد	١٩٦٦ المدن %	التوزيع المئوي لسكان المدن	المعدل السنوي للزيادة ٥٦—١٩٦٦
٥٠٠٠—٩٩٩ر٩	٩٠	٤٨ر٤	١٠ر٦	٩٧	٤٣ر٥	٦ر٦	٤ر٢
١٠ر٠٠٠—٢٤ر٩٩٩	٥٦	٣٠ر١	١٤ر٧	٦٤	٢٨ر٧	١١ر٧	٤ر٥
٢٥ر٠٠٠—٤٩ر٩٩٩	٢٢	١١ر٨	١٢ر٨	٣٥	١٥ر٧	١٥ر٧	٣ر٤
٥٠ر٠٠٠—٩٩ر٩٩٩	٩	٤ر٨	١٠ر٦	١٣	٥ر٨	٩ر٤	٣ر١
١٠٠ر٠٠٠—٢٤٩ر٩٩٩	٦	٣ر٢	١٦ر٧	٨	٣ر٧	١٢ر٤	٣ر٩٥
٢٥٠ر٠٠٠—٤٩٩ر٩٩٩	٢	١ر١	٩ر١	٥	٢ر٢	١٩ر٠	٤ر٢
٥٠٠ر٠٠٠ وأكثر	١	٠ر٥	٢٥ر٥	١	٠ر٤	٢٩ر٢	٧ر١٥

المصدر : (وزارة الداخلية ١٩٥٦ ، هيئة التخطيط ١٩٦٦)

وهما ان معدلات النمو العالية تتوفر في المدن البعيدة عن المدينة الرئيسية (بسبب الاهتمام الكبير بالخدمات الحكومية) بالاضافة الى ان هذه المعدلات العالية تتوفر ايضا في مدن قريبة من المدن الرئيسية الاقليمية ويمكن اعتبارها جزءا من مناطقها الهامشية .

ويخلق النمو السريع للمدن الكبرى في الدولة عددا غير قليل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية . يتحتم على الايرانيين مواجهتها . ويمكن ملاحظة هذا النمو في طهران رغم ان موقعها من سلسلة مناطق المدن لم يؤد الى نفس درجة المرتبة الاولى للمدن كمدن بعض دول امريكا اللاتينية وافريقيا مثلا . وهناك مدن في ايران مثل اصفهان التي يقرب سكانها من نصف مليون نسمة ولكنها تحتل المرتبة الثانية بين المدن الرئيسية وعلى اي حال فان حجم وحالة مدينة طهران يوحيان بأنها ليست ذات اهمية حيوية ، ولقد نمت هذه المدينة من ٢٠٠ الف نسمة عام ١٩٠٠ الى ٥٠٠ الف نسمة في عام ١٩٤٠ وبلغ معدل الزيادة السنوي بها ٦ ٪ في الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ فقد ارتفع عدد السكان بها من ٥ر١ مليون نسمة الى ٧ر٢ مليون نسمة في هذين العامين(١) . ولقد كانت طهران تضم ٥ر١٠ ٪ من جملة سكان ايران في عام ١٩٦٦ و ٣٠ ٪ من جملة سكان المدن ، كما انها تبلغ ستة اضعاف حجم المدينة التي تليها مباشرة .

ولقد شهدت جميع المدن الايرانية الاخرى التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ الف نسمة زيادة هائلة في الفترة ما بين التعدادين . فقد ازدادت هذه المدن خلال تلك الفترة باستثناء عبدان اكثر من ٣٠ ٪ ، ومن هذه المدن مدن عواصم الاقاليم ذات الاهمية الادارية والتجارية . اما فيما يتعلق بعبدان فقد بلغ نموها في تلك الفترة ٧ر٢٠ ٪ فقط ، ويعزى ذلك الى قلة الحاجة الى الايدي العاملة في صناعة البترول هناك . اما بالنسبة للمدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ الف نسمة فان معدل نموها خلال الفترة المشار اليها كان عاليا . فقد بلغ في مدينة اصفهان ٤ر٦٦ ٪ ومشهد ٢ر٦٩ ٪ وتبريز ١ر٣٩ ٪ وشيراز ٦٣ ٪ والاهواز ٩ر٧١ ٪ وهذه المدن بالاضافة الى طهران وعبدان وصل عدد سكانها مجتمعة ٧ر٤ مليون نسمة في عام ١٩٦٦ اي ما يعادل ٤٨ ٪ من اجمالي عدد سكان المدن في ايران .

---

(1) (Tamrazian, 1968)

وهناك بعض الملاحظات حول توزيع ونمو المدن في جهات مختارة من ايران . ففي اذربيجان توجد كثافة عالية للسكان وتوجد مدن صغيرة جدا ومناطق استقرار رئيسية في القرى او في المدن الكبرى مثل تبريز و ضاية والمراغة واردبيل ، وبينما ترتفع نسبة الزيادة في المدن الواقعة الى الغرب من اذربيجان نجدها منخفضة في المدن الواقعة الى الشرق منها . وربما يرجع ذلك الى عزلة تلك المدن مثل مدينة اردبيل مثلا التي يربطها بشبكة المواصلات الرئيسية وصلات ثانوية من الطرق الملتوية ، بالاضافة الى النمو البطيء للصناعة في هذه المدن ، وكذلك الى التاريخ الطويل للهجرة من هذه المدن وخاصة الى طهران .

والى الجنوب من منطقة زاجروس الوسطى توجد اهم المدن الاقليمية التي ظلت تنمو على حساب المدن الصغيرة . وفي الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٦ نمت بعض المدن مثل كرمنشاه وخورامباد وبورجيرد بنسبة تزيد عن ٤٠٪ ، أما مدينتا همدان وآراك واللتان تعتبران اكبر مدن جبال زاجروس فقد بلغت نسبة الزيادة في كل منها في هذه الفترة اقل من ٣٠٪ ، أما الان فتوجد هجرة واضحة الى خارج مدينة همدان ومن المحتمل ان تشاهد اراك نموا كبيرا في سكانها مع نهاية السبعينات وذلك بسبب النهضة الصناعية الجديدة هناك . وفي هذه المنطقة وخصوصا حول مدينة همدان وبالقرب من الحدود العراقيةتوجد بعض المدن التي تتميز بمعدلات نمو ابطأ مما هي عليه في ايران كلها ، كما ان بعض المدن بما فيها مدينة قصر شيرين قد تعرضت لهبوط في عدد سكانها . وفي مقاطعة اصفهان نمت بعض المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم بمقدار يزيد عن ٣٠٪ .

وفي خوزستان توجد عدة مدن صغيرة ، الا ان ما يلفت النظر هو ذلك النمو الملحوظ للمدن الكبرى والمتوسطة الحجم . وتعتبر مقاطعة خوزستان ثالث مقاطعة تحتشد فيها المدن بعد الاوستان المركزي واصفهان . وباستثناء عبدان فان المدن الكبرى في خوزستان قد نمت بسرعة هائلة خلال فترة ما بين التعدادين ومن هذه المدن خورامشهر (١٠١ر٩٪) والاهواز (٧١ر٩٪) ودزفول (٦٢ر١٪) ومسجد سليمان (٤٤ر٤٪) ويرجع ذلك الى الاستثمارات الهائلة في تجهيزات ومنشآت الموانيء ، بالاضافة الى التطور في صناعة النفط في المدن الداخلية . ومن المحتمل ان تنمو الاهواز بدرجة اكثر بسبب زيادة العمالة في قطاع صناعة البترول ، كما ان الحكومة تعمل على جعل هذه المدينة قاعدة صناعية من الدرجة الاولى . ومن ناحية ثانية من المحتمل هبوط عدد سكان مدينة مسجد سليمان بسبب التعديلات التي تحدث في انتاج البترول فيها والتي ستؤدي الى خفض الايدي العاملة .

وفي كل الاجزاء الساحلية والداخلية للمنطقة الجنوبية الشرقية لبحر قزوين توجد مدن امول وشاهي وساري وجورجان وجونباد وكلها على قدر من الاهمية، فقد نمت بنسبة اكبر من ٦٠٪ في فترة ما بين التعدادين . ولهذه المنطقة اهمية كبيرة في قطاع الانتاج الزراعي ، كما ان نمو بعض المـــدن فيها انما يرجع لكونها مراكز هامة للتجارة والاستثمارات ، كما ان خطط التنمية قد ادت مع غيرها من العوامل الاخرى الى زيادة الانتاج في تلك المنطقة .

ومن المظاهر الحديثة في منطقة بحر قزوين نمو المصايف والمناطـــــق السياحية والتي كانت في الاصل مقصورة على الاغنياء الايرانيين ، الا انها اصبحت الان متيسرة امام الطبقة الوسطى وذلك بعد انشاء كثير من الفنادق والفيلات ومخيمات الاجازات . كما ان منافذ الوصول الى هذه المنطقة قـــد اصبحت ميسورة جدا خاصة من جهة طهران بسبب التحسن الكبير في مجال الطرق الجبلية عبر مرتفعات البرز ، وهناك جهات قليلة جدا في المنطقـــة (في الجنوب والجنوب الشرقي) لم يطرأ عليها تحسين ، الا انه من المتوقع نتيجة لاستمرار ارتفاع الاجور وزيادة اوقات الفراغ حدوث زيادة سريعة في عدد سكان تلك المناطق .

سكان المدن :

حتى الان لم يتم الا القليل من العمل في مجال توزيع السكان في مناطق المدن المختلفة ، كما ان بيانات التعدادات على مستوى المراكز لم تيسر الا من خلال تعداد عام ١٩٥٦ . لذلك يصبح من الصعب تحليل اتجاه تحـــركات السكان بين اقسام المدن وكذلك تغيير الاطر الاجتماعية على انها انعكاسات لمثل تلك التعديلات الداخلية للسكان . وعموما فهناك دلائل توحي بأن الزيادة الحديثة لسكان المدن ــ سواء بالزيادة الطبيعية او بالهجرة ــ ســـوف تؤدي الى تباينات شديدة للسكان في المدن .

ومن الامور التقليدية المعروفة ان منطقة المدينة كانت تحتوي على كثافة عالية من السكان المقيمين فيها وذلك بسبب الحاجةالى البقاء داخل اسوارها طلبا للحماية ، كما ان حياة العائلة الكبيرة كان هو النمط السائد للاسر في هذه المناطق الصغيرة (المدن داخل الاسوار) . وهناك سمات تقليديـــــة لحياة المدن الايرانية مثل وجود الاسواق الشرقية (البازارات) والخانات والقلاع والمساجد ، وفي بعض الاحيان تنفرد احياء بكاملها لجماعات عرقية ودينية معينة (١) .

---

(١) (Clarke, 1963 and English, 1966)

وقد حدث الامتداد خارج حدود المدينة الاصلية عندما قلت الحاجة الى الدفاع عنها وزاد التطلع الى مستوى افضل لاقامة المساكن ، ولقد تم تسهيل مثل هذه الامور في مدن ايران الهامة وذلك بانشاء طرق جديدة لهذه المدن في زمن الامبراطور رضا شاه ، وتكون الكثافة السكانية عادة في هذه المناطق الجديدة اقل من كثافة قلب المدينة وذلك على الرغم من وجود بعض الاستثناءات كما هو الحال في الحي الكردي في كرمنشاه (١) ، والتغير والتعديل امران يشملان سكان الاحياء القديمة ، فكلما ازدادت الحاجة الى تنظيم افضل واكثر لوظائف المناطق الوسطى من المدن اصبح لزاما هدم مزيد من المساكن القديمة فيها . وفي بعض المدن الايرانية الكبيرة ثمة مناطق متداعية فقيرة مزدحمة في قلب المدن لا تزال قائمة ، بالاضافة الى مناطق اخرى فقيرة عند مشارف هذه المدن رغم انها تعتبر بمثابة مراكز استقبال للوافدين اليها حيث السكن المختلط ، وهي تمثل مشكلات تخطيط رئيسية في الوقت الحاضر .

وتوجد حاليا تباينات شديدة بين قطاعات السكان المختلفة بالمدن ، ويمكن قياس هذه التباينات بعدة طرق . فهناك تباينات ترتبط بقيم الاراضي السكنية مثلا (٢) ، وفي المحلات التجارية حيث تعكس القوة الشرائية للجماعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذه التباينات (٣) . ويعكس الشكل رقم (٤) بعض هذه المناطق المتباينة ديموجرافيا والموجودة في مدينة كاشان والتي تعتبر من المدن الهامة في ايران (٤) . ولقد اجريت دراسة لمنطقة من هذه المناطق باستخدام بيانات التعداد ثم تحليل العوامل المركبة الهامة فيها وامكن تفسير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الديموجرافية بها عن طريق ٣٣ متغيرا منها عدد الاشخاص في الفدان الواحد ونسبة النوع والتعليم وعدد افراد الاسرة ومعدلات النشاط المهني لافراد الاسرة وثبت ان هذه المتغيرات تعتبر ممثلة لـ ٧٠٪ من جملة التباينات .

وهناك اربع درجات تم الاعتماد عليها في دراسة المناطق المتباينة كعوامل لتقدير هذه التباينات والتي اتضحت شدتها بشكل كبير ، فالمناطق التي يقل تقديرها عن ٠٫٨ تظهر كمناطق حديثة التطور خارج السور

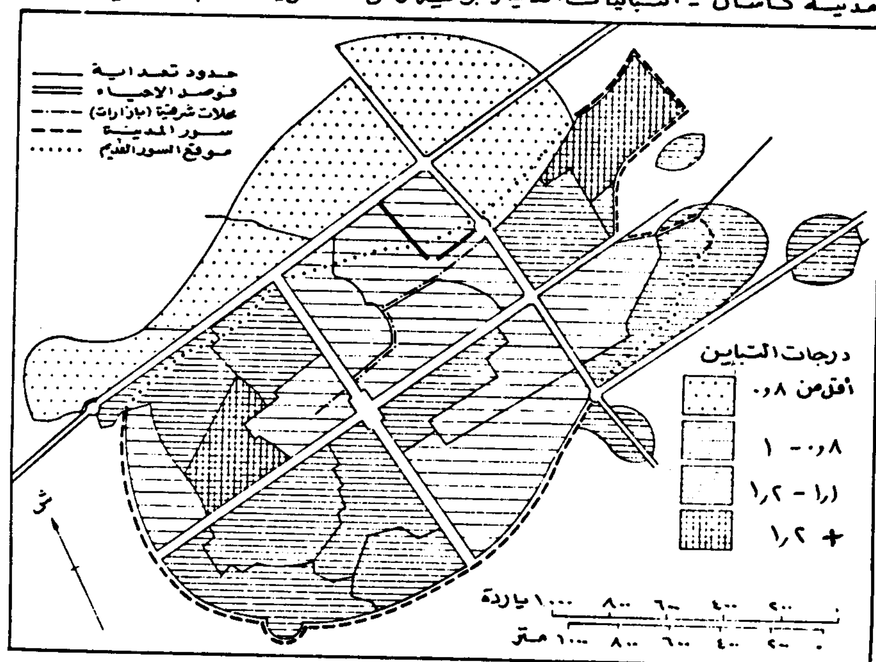
(١) (Clarke and Clarke, 1963)

(٢) (Clarke and Clark, 1969 and Darwent, 1966)

(٣) (de Planhol, 1968)

(٤) (Costello, 1970)

مدينة كاشان - التباينات الديموجرافية وفق المستويات الاجتماعية



شكل رقم (٤)

(انظر شكل ٤) وكثافة سكانها منخفضة ، والنسب المئوية للمهاجرين اليها من مسافات بعيدة عالية ومعظم المهاجرين اليها مــن الفنيين في المصانع ، ومعدلات التعليم عالية ونسبة الاسر ومهن افرادها صغيرة . كذلك هناك عوامل اخرى في ايران توضح وجــود نفس هذه الدرجــة من التباينات الديموجرافية الواضحة (١) .

الانتقال والهجرة :

سبق مناقشة هجرة وانتقال سكان القبائل المختلفة بايران ، كمــا سبق الحديث ايضا عن هجراتهم الموسمية داخل ايران ، وبالاضافة الى ذلك هناك نوع اخر لم نناقشه بعد وهو الهجرة الداخلية الاختيارية داخــل الدولة . ولهذا الموضوع تأثير كبير على التركيب الديموجرافي المعاصــر . والجدير بالذكر ان الدراسات التي اجريت عن القياسات التفصيلية للهجرة الداخلية ما زالت محدودة ، وان كانت هناك دلائل كافية يمكن عن طريقها توضيح نماذج هذه الهجرة .

(1) (Power, 1970)

كانت هناك رغبة مستمرة في الهجرة في الماضي كالحركات البسيطة من الريف الى المدن . ولقد اوضح بهارير ان الحركات السكانية في ايران كانت اكثر تعقيدا وليست بالامر البسيط ، وان مفهوم الحركة من الريف الى المدن هو جزء فقط من هذا النموذج من الحركات السكانية . فهو يرى — في ضوء الزيادة الاجمالية للسكان في النصف الاول من القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٥٦) والتي كانت ١٠٥٪ — ان اي مدينة بذاتها تتجاوز هذا الرقم انما تعرضت لنوع من الهجرة بدرجة أو باخرى . وتوجد هجرة صافية الى المدن قدرت بحوالي ٨٢٧ الف نسمة في ٢٥ مدينة من مجموع ١٠٠ مدينة كانت موجودة في عام ١٩٠٠ . اما ايران فالواقع ان الهجرة الصافية فيها تعتبر اكبر من اي مدينة اخرى في ايران . وبتحليل معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وهجرتهم قدر بهارير العدد الكلي للهجرة بين الريف والحضر بحوالي ٦٨٥٠٠٠ في الفترة مابين عامي ١٩٠٠ و ١٩٥٦ ، وان ٦١٪ من الهجرة الداخلية كانت بين مناطق المدن (مدن — مدن) و ٣٩٪ كانت بين الريف ومناطق المدن .

وهذه الدراسة التي اجراها بهارير من الممكن وضعها في اطار اكثر شمولا وذلك بالنظر الى فترة ارقام الهجرة الواردة في الاحصاء الاول . فهناك ٨٩٪ من اجمالي السكان اما لم يسبق لهم الانتقال من اماكن ميلادهم ، او انهم عادوا الان الى تلك الاماكن ، و ٤٪ من باقي السكان ايضا قد تحركت الى المناطق المجاورة . وفقط ٧٪ كانوا يعيشون في نواحي ليست قريبة من اماكن ولادتهم . الا ان اكبر حجم للهجرة كان من تبريز الى طهران ويقدر هذا الحجم بحوالي (٩٤ر٣٠٦) نسمة ، ومن اراك الى طهران (٧٨ر٣١٨ نسمة) ومن طهران الى كرج (٦٢ر٣٠٣ نسمة) ومن اردبيل الى طهران (٥٣ر٠٣٣ نسمة) ومن اصفهان الى طهران (٥٠ر٨٨٢ نسمة) . وكما هو متوقع فقد كان لطهران النصيب الاكبر من اجمالي الهجرة الصافية اذ تقدر بحوالي (٦٩٠ر٧٧٨ نسمة) واكبر الهجرات خرجت من اصفهان وتقدر بحوالي (١٦١ر١٣٤ نسمة) وتبريز (١١٨ر١٤٦ نسمة) واراك (٨٨ر٥٧٨ نسمة) واردبيل (٦٦ر٥٣١ نسمة) .

اما على مستوى المقاطعات فقد كانت الزيادة الصافية كبيرة في كل من الاوستان المركزي وخوزستان واذربيجان الغربية وكردستان ، اما باقي المقاطعات فقد حدث بها نقص شديد حيث بلغ في اذربيجان الشرقية حوالي ٢٨٧ر٠٠٠ نسمة والى خارج أصفهان متجهة الى يازد (١٩٠ر٠٠٠ نسمة) والى خارج جيلان ١٦٧٠٠٠ نسمة ومن

كرمنشاه بلغت ٩٤ الف نسمة . وكانت المدن التي تحتوي على نسبة كبيرة من الوافدين اليها تتمثل في عبدان وتقدر نسبة هؤلاء الوافدين بحوالي ٥٢ ٪ وطهران ٤٨ ٪ ، واهواز ٤٥ ٪ ومشهد ٢٥ ٪ .

وفي الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ استعمل بهارير طرقا فنية مشابهة للطرق التي استخدمت في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٥٦ . فبهارير يرى بأن هناك ارتفاع شديد في نسبة الهجرة بين الريف والمدن من جملة النسبة الاجمالية للهجرة . ويقدر هذه النسبة بحوالي ٩١ ٪ بعد أن كانت في الفترة السابقة ٣٩ ٪ فقط ، ولقد كان لطهران نصيب كبير في حجم المهاجرين اليها، الا انه انخفض الان الى حوالي ٣٨ ٪ ، واحتفظت مشهد بنصيبها في المرحلتين بصورة متقاربة ، اما اصفهان التي عانت في الفترة الاولى (١٩٠٠ — ١٩٥٦) من نقص في عدد سكانها ، فقد تعرضت لهجرة سكانية وافرة في الفترة التالية .

وللاسف لم ينشر تعداد عام ١٩٦٦ معلومات تفصيلية عن الهجرة تبعا لامد الحياة ، كما كان الحال في التعداد الاسبق ، ولهذا فان التغيرات التي حدثت في الاقامة لا يمكن قياسها وحسابها . اما بيانات محل الميلاد فموضحة فقط في تعداد ١٩٦٦ كنتائج اجمالية مختصرة (انظر الجدول رقم ٦) . ومن جملة السكان ٨٦٫٩ ٪ ولدوا في النواحي التي عدوا فيها مقابل ٨٩ ٪ في تعداد ١٩٥٦ وذلك على الرغم من التغييرات التي طرات على حدود النواحي في الفترة ما بين التعدادين . وكانت نسبة سكان الذين ولدوا في النواحي ٧٣٫٦ ٪ ، ونسبة سكان الريف ٩٥٫٤ ٪ ، ويلاحظ ان هناك تباينات واضحة بين الاوستانات (١) المختلفة ومناطق مدن وريف الاوستان نفسه . ومن اهم الارقام ما ورد بشأن الاوستان المركزي الذي يشمل طهران والري وشيميران حيث تبلغ نسبة السكان الذين ولدوا بها ٦٥٫١ ٪ من جملة عدد السكان . ومن جملة سكان مدن هذا الاوستان ٣٠٫٥ ٪ (او ١٫٠٧ مليون نسمة) قد ولدوا في اوستانات اخرى ، ويتضمن ذلك الهجرة البعيدة الى طهران وضواحيها ، والاوستان المركزي يكاد يكون هو الوحيد الذي يضم عددا كبيرا من الاشخاص الذين ولدوا خارجه وما يزالون يعيشون فيه حتى

---

(١) يعتبر الاوستان كما اشرنا من قبل بمثابة المحافظة ويطلق عليه احيانا « فرمان ارى كل » ويقسم هذا الاوستان الى اقسام اصغر يطلق على كل منها « شهرستان » واحيانا يسمى الشهرستان بنفس اسم الاوستان فيقال مثلا اوستان خراسان ويضم من بين اقسامه الاصغر او شهرستاناته ، شهرستان خراسان ، وبعض هذه الشهرستانات لم يجر بها التعداد (المترجم) .

جدول رقم (٦)

توزيع السكان حسب محل الميلاد في ايران (١٩٦٦)

الاوستان أو المحافظة	نسبة من ولدوا في الشهرستانات عند التعداد			نسبة من ولدوا في الشهرستانات الاخرى للاوستانات عند التعداد			نسبة المواليد في الاوستانات الاخرى		
	مجموع	مدن	ريف	مجموع	مدن	ريف	مجموع	مدن	ريف
الاوستان الاوسط	٦٥ر١	٥٤ر٥	٩٠ر٤	١١ر٣	١٣ر٩	٥ر٠	٢٢ر٨	٣٠ر٥	٥٤ر٥
جيلان	٩٥ر٠	٨٦ر٧	٩٧ر٤	٢ر٧	٧ر٥٧ر٥	١ر٤	٢ر٢	٥ر٥	١ر٢
مازاندران	٨٣ر٥	٧٤ر٥	٦٨ر٤	٤ر٠	٥ر٩	٣ر٤	١٢ر٣	١٩ر٣	١٠ر١
اذربيجان الشرقية	٩٦ر٢	٩٠ر٥	٩٨ر٥	٢ر٥	٦ر٣	٠ر٩	١ر٢	٣ر٠	٠ر٥
اذربيجان الغربية	٩٢ر٤	٨٢ر٠	٩٦ر٠	٣ر٤	٦ر٣	٣ر٣	٤ر٢	١١ر٥	١ر٦
كرامنشاهان	٩٠ر٨	٨٣ر٤	٩٤ر٩	٤ر٠	٥ر٣	٣ر٣	٤ر٨	١١ر١	١ر٣
خوزستان	٧٩ر٥	٦٩ر٦	٩٢ر١	٨ر٥	١١ر٠	٥ر٣	١١ر٧	١٩ر٠	٢ر٥
فارس	٩٣ر٥	٨٩ر٣	٩٦ر٤	٣ر٢	٤ر٨	٢ر٢	٣ر٢	٥ر٨	١ر٥
كرمان	٩٥ر١	٨٨ر٣	٩٧ر٥	٢ر٦	٦ر١	١ر٤	٢ر٤	٥ر٥	١ر١
خراسان	٩٢ر٥	٨١ر٦	٩٦ر٩	٥ر٤	١١ر٣	٢ر٤	٢ر٦	٦ر٨	٠ر٦
اصفهان	٩٥ر٩	٩٤ر٢	٩٧ر٦	٢ر٠	٢ر٦	١ر٤	٢ر٠	٣ر١	٠ر٩
سستان وبلوخستان	٩٣ر٧	٦٩ر١	٩٨ر٣	٢ر٧	١٢ر٢	٠ر٩	٣ر٤	١٨ر١	٠ر٧
كردستان	٩٤ر٨	٨٥ر٣	٩٦ر٧	١ر٦	٤ر٣	١ر١	٣ر٣	١٠ر٣	١ر٩
همدان	٩٧ر٣	٩٣ر٩	٩٨ر٤	٠ر٩	١ر٤	٠ر٧	١ر٨	٤ر٦	٠ر٩
شهر ماهال	٩٧ر٩	٩٦ر٧	٩٨ر٤	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	١ر٩	٣ر١	١ر٤
لورستان	٩٤ر٧	٨٤ر٦	٩٧ر٩	١ر٥	٤ر٦	٠ر٥	٣ر٧	١٠ر٧	١ر٥
إلام	٩٥ر٨	٨٩ر٠	٩٦ر٩	٠ر٤	٠ر٨	٠ر٣	٣ر٦	٩ر٩	٢ر٥
كوهشيلويه	٩٤ر٢	٥٨ر٩	٩٧ر٩	٠ر٤	١ر٢	٠ر٣	٥ر٣	٣٩ر٦	١ر٧
موانىء وجزر الخليج	٩٤ر٣	٨١ر٠	٩٨ر٠	١ر٢	٣ر٦	٠ر٦	٤ر٣	١٥ر٠	١ر٣
موانىء بحر عمان	٩٤ر٩	٧٨ر٧	٩٧ر٨	١ر٣	٤ر٥	٠ر٧	٣ر٧	١٦ر٤	١ر٣
سيمنان	٩٣ر٢	٨٧ر٠	٩٧ر٥	١ر٥	٢ر٩	٠ر٦	٥ر١	٩ر٩	١ر٩

المصدر : هيئة التخطيط (١٩٦٦) .

يلاحظ أن النسبة المئوية ليس مجموعها ١٠٠ لان نسبة الاشخاص المولودين في اقطار أجنبية مستثناة .

اليوم (٣٣٫٣٨٦ نسمة) ، اما خوزستان ومازاندران فبهما اعداد اقل من المتوسط من الاشخاص الذين ولدوا في الشهرستانات التابعة لهما . ومعذلك فان اكثر من ١٠ ٪ من سكان المدن في معظم الاوستانات قد ولدوا في شهرستان او اوستان مختلف .

اما اسباب هذه الهجرة فعديدة ، ورغم ان الابحاث التي اجريت عن اسبابها قليلة ، الا انه يمكن ملاحظة الكثير من الملامح التقليدية التي تحدث في الدول النامية . ففي القطاع الزراعي توجد اعظم عوامل الدفع فالهجرة عن الارض حدثت بسبب الانخفاض في انتاجيتها ، كذلك عملت الميكنة الزراعية على توفير عدد من الايدي العاملة ، كما ان الاصلاح الزراعي ادى الى اعادة توزيع الاراضي وخلف اعدادا من السكان بلا عمل في المناطق الزراعية ، وبالتالي اصبح من الواضح ان الكثير من هؤلاء ، لابد لهم ان يتدفقوا الى المدن الصغيرة بحثا عن عمل ، كما ان بعضهم انتقل مرة اخرى الى المدن الكبرى . ولا شك ان اغراء المدن سواء كان حقيقة او وهما انما يبعث على الامل في نفوس هؤلاء العاطلين . ففي هذه المدن ترتفع الاجور وتتوفر الخدمات الطبية والتعليمية ويسود الاعتقاد بأن مستوى المعيشة يمكن ان يتحسن فيها .

ولقد اصبح المظهر السائد هو انتشار البطالة بدرجة اكثر في كل من المدن والريف على السواء . وفي فترة قصيرة اصبح الكثير من هؤلاء المهاجرين يعاني من الفقر المدقع ، بينما كان في امكانهم أن يجدوا عملا في المناطق الريفية التي نزحوا عنها على الاقل في فترات النشاط المكثف في مواسم الحصاد فتتوفر لهم بعض السلع العينية بدلا من النقد وذلك من اقاربهم الميسورين في تلك المناطق .

وتذكر احدى الدراسات الهامة وان كان يشك فيها من الناحية الاحصائية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (١٩٦٨) ان هناك حوالي ١٨٫٧ ٪ من سكان ايران من المهاجرين ، ومن هؤلاء ٤٢٫٥ ٪ مهاجرين اصليين اما الباقي فمهاجرون ثانويون كالزوجات والاطفال والاقارب التابعين . ومن مجموع المهاجرين حوالي ٤٠ ٪ تتراوح اعمارهم بين ٢٥—٤٤ سنة ، ومن هؤلاء المهاجرين ١٠ ٪ هاجروا قبل التعداد بسنة واحدة ، و ٤٩٫٦ ٪ هاجر قبل التعداد بفترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات ، و ٤٢٫٧ ٪ هاجر قبل التعداد بأكثر من ١٠ سنوات . ويلاحظ ان الاسباب الاقتصادية للهجرة هي اهم الاسباب التي دفعت المهاجرين الاصليين الى ترك مواقعهم

الاصلية ، ومن ضمن هؤلاء المهاجرين الذين يبحثون عن عمل افضل ٤٣٫٦٪ والباحثون عن عمل ايا كان ١٠٫٧٪ والذين يبحثون عن عمل مع الازواج ٢٤٫٦٪ . كما يلاحظ ايضا ان كثيرا من المهاجرين الذين يبحثون عن عمل افضل كانوا بدون عمل .

وفي هذه الدراسة المشار اليها ما يؤكد ان ٦٦٫٢٪ من المهاجرين (أي ٢٫٨ مليون نسمة) قد تم تصنيفهم ، وانخفض عدد العاطلين الى ٢٫٥ مليون نسمة بعد الهجرة ، الا ان هذه الدراسة لاتكشف عن الفترة التي قضاها هؤلاء المهاجرون بدون عمل .

ولقد تم كذلك جمع معلومات عن الغائبين عن منازلهم ، ويقدر هؤلاء بحوالي ٢٤٠٫٠٠٠ نسمة منهم ٩٢٪ في سن العمل واغلبهم من الذكور القرويين الذين يعملون في اعمال موسمية في المدن الكبرى وخاصة في قطاع التشييد والبناء . ويلاحظ ايضا ان من اسباب تغيب الشباب عن منازلهم انما يرجع في الغالب الى اسباب تعليمية، وان كان للخدمة العسكرية ايضا دور هام في هذا المجال . ولقد تم حصر حوالي ١٠٠٠٠٠ مهاجر ايراني في دول الخليج العربية ، الا ان هذا العدد بدون شك اقل من الحقيقة حيث ان الكثير من هؤلاء المهاجرين يدخلون الى بعض هذه الدول بطرق غير قانونية كما يذكر بهارير (١٩٧١) .

الاتجاهات السكانية المعاصرة في ايران :

يعاني السكان في ايران من ارتفاع معدلات المواليد والوفيات رغم ان الاخيرة اخذة في الهبوط وسوف تستمر كذلك بزيادة الهجرة الى المدن التي يتوفر فيها مزيد من الخدمات الطبية والظروف المعيشية الافضل . ومن جهة اخرى ليس هناك دليل واضح تماما عن هبوط معدلات المواليد فيما عدا بين الطبقة الراقية من السكان وهي قليلة بطبيعة الحال (١) .

وتقوم توقعات السكان في ايران على افتراضات مختلفة لخصائص النمو هناك (٢) ، وتفترض هذه التوقعات انخفاضا في معدلات الخصوبة وانخفاضا معتدلا في معدلات الوفاة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ . اما توقعات جملة السكان في ايران فتقول هذه الدراسة بأنه مع حلول عام

(١) (Behman, 1968)

(٢) (Moroufi-Bozorgi, 1965)

١٩٧٦ سيبلغ السكان ٣٤٫٥ مليون نسمة ، كما سيبلغ هذا الاجمالي ٤٧٫٨ مليون نسمة في عام ١٩٨٦ مع وجود ثبات في معدلات المواليد . وانخفاض سريع في معدلات الوفاة . والواقع ان هذه الارقام مبالغ فيها جدا (١) .

ولا شك ان التقدم المستمر في مجالات الصحة والتعليم يعتبر امـــرا محققا . فقد ارتفعت نسبة محو الامية من ١٤٫٩٪ عام ١٩٥٦ الى ٢٩٫٤٪ عام ١٩٦٦ وذلك بسبب حملات محو الامية التي تمثل اهم دعائم « الثورة البيضاء » ، كما ان استثمارات هائلة سوف يحتاجها التعليم خلال السبعينات وفقط في خطة التنمية الثالثة اعطيت اهمية حقيقية ، فالامية ونقص التدريب الفني الكافي في المستويات الثانوية والعالية تعتبران من المعوقات الواضحة امام التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة . كما تعمل هذه الامور كذلك على خفض انتاجية استثمارات التنمية . ومن اجل هذا فان الخطة الرابعة حاولت رفع نسبة محو الامية لمجموعة العمر (١٠ ــ ٤٥ سنة) من ٣٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٦٠٪ عام ١٩٧٢ ، وكذلك توفير التعليم الالزامي الابتدائـــي لحوالي ٩٣٪ من الاطفال في سن التعليم في مناطق المدن و ٥٣٪ من اطفال هذه السن ايضا في مناطق الريف وان كانت التقديرات المرتبطة بتحقيق كل ذلك تعتبر امرا غير ممكن (٢) .

وقد تنبأت التقديرات ان ايران في عام ١٩٧٢ ستحتاج الى مليون نسمة اضافية لسد حاجة العمالة المتنامية ، ويقوم هذا الرقم على افتراض ان نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان ٢٫٦٪ . وبما ان الدولة كانت غير قادرة على تحقيق اهداف العمالة في الخطة الثالثة ، وكذلك ان نسبة الزيادة السنوية هذه منخفضة جدا فانه من غير المتوقع أن تتحقق هذه الاضافـــة وبالتالي فان تزايد البطالة بشكل حاد يصبح أمرا متوقعا .

وهناك ضرورة ينبغي الاخذ بها في ايران حاليا وهي التخطيط لسياسة سكانية تعتمد على بيانات ديموجرافية يمكن الاعتماد عليها . وتقوم حاليـــا عدة سياسات في الدولة في مجالات متفرقة ويعتمد في مجموعها على بيانات وتوقعات سكانية غير سليمة . لهذا فلا بد من اعادة النظر في تنظيـــم

---

(١) نميل لترجيح هذه التوقعات التي جاء بها موروني وبوزورجي خاصة أن توقعات الامم المتحدة في هذا المجال قريبة جدا ، بل ان تقدير مكتب (P.R.B.) قدر عدد سكان ايران فـــي نشرته لعام ١٩٧٨ بحوالي ٣٤٫٨ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٧٧ ، فلو قارنا بين هذا الرقم وما اتى به مورفي وزميله مع وجود فرق عام واحد لوجدناه قريبا جدا (المترجم) .

(٢) (Bharier, 1971)

التسجيلات المدنية بالدولة مما سوف يؤدي الى جمع وتحليل افضل للبيانات واستعمالها في تحقيق توقعات يمكن الاعتماد عليها بصورة افضل . الا انه قبل اتخاذ هذه الاجراءات لابد ان تتبنى الدولة تأكيد تنفيذ سياسات الحد من النمو السكاني وهي محاولات تحاول الحكومة تنفيذها وتشمل سياسات تنظيم الاسرة ويعمل مجلس السكان على توعية السكان بها كما تعمل ايران على قيام مزيد من مراكز رعاية الاسرة في مناطقها المختلفة لامكان تحقيق الرعاية بين الطبقات الفقيرة والاسر الكبيرة العدد . وهناك احتمال حاليا لانتشار ظاهرة غير قانونية وخطيرة وهي الاجهاض . وهناك محاولة اخرى لمعالجة تحديد النسل وذلك عن طريق الحد من نمو مراكز الضغط والازدحام السكاني مثل طهران ، وكذلك عن طريق تشجيع السكان والنمو الاقتصادي في المناطق البعيدة عن العاصمة . ومن اجل هذا فقد وضعت قيود معينة لتطوير الصناعات الجديدة في اقليم طهران الكبرى . والامل كبير في حدوث تطور جديد في المناطق الصناعية الاقليمية مثل اصفهان. والاهواز وتبريز واراك والموانىء المختلفة وكذلك في مراكز النمو الزراعية .

ومع كل هذا فمن غير المحتمل ان تصبح القيود المختلفة في ايران فعالة وان يقتنع رجال الصناعة باقامة مشاريعهم في مدن الاقاليم لتخفيف حدة البطالة المتزايدة هناك ، وتشير الاتجاهات الاقتصادية الجارية والاتجاهات السكانية الى ان المدن الكبرى سوف تنمو بدرجة اسرع ، وانها سوف تستوعب نسبة كبيرة من الدخل ومن الخبرة ، وان المدن الصغيرة سوف تصبح مدنا اقليمية متخلفة بدرجة اكبر مما هي عليه الان (ما لم تعاد صياغة السياسات المختلفة المتبعة هناك) . وفي الوقت الذي قد يشجب فيه المواطن الطهراني المثقف هذه الاتجاهات ويعاني من الفوضى والازدحام في العاصمة التي تنمو نموا سريعا دون تخطيط ، نجده نادرا ما يكون مستعدا لترك العاصمة الى الاقاليم الاخرى .

المراجع

AMANI, M. (1965) *Évaluation de la sous-estimation des moins d'un an dans le Recensement Iranien de 1956*. Tehran.

AMANI, M. (1968) Fecondité actuelle des femmes mariées dans quatre zones rurales d'Iran in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran*, Institute for Social Studies and Research, Tehran.

BANANI, A. (1961) *The Modernization of Iran, 1921–1941*.

BARTSCH, W. H. (1970) *Employment Creation in the Urban Areas of Iran, 1956–1966*, unpublished Ph.D. thesis, University of London.

BEHNAM, D. J. (1968) 'Population policy and family planning in Iran' in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran*, Institute for Social Studies and Research, Tehran.

BHARIER, J. (1968) 'A Note on the Population of Iran, 1900–1966', *Population Studies*, 22, 273–9.

BHARIER, J. (1970) 'The growth of towns and villages in Iran, 1900–1966', *Middle Eastern Studies*, in press.

BHARIER, J. (1971) *Economic development in Iran*, London.

BOULNOIS, L. (1966) *The Silk Road*, London.

CHARDIN, SIR J. (1686) *Travels in Persia*, London.

CLARK, B. D. (1967) 'Problems of urban research in Iran', *I.B.G. Study Group in Urban Geography*.

CLARKE, J. I. (1963) *The Iranian city of Shiraz*, Durham.

CLARKE, J. I. and CLARK, B. D. (1969) *Kermanshah, an Iranian Provincial City*, Durham.

COSTELLO, V. (1970) *Settlement Relations in the City and Region of Kashan*, Ph.D. thesis, University of Durham.

CURZON, G. N. (1892) *Persia and the Persian Question*, London.

DARWENT, D. (1966) *Urban Growth in Relation to Socio-Economic Development and Westernization. A Case Study of the City of Mashed*, Ph.D. thesis, University of Durham.

DE PLANHOL, X. (1968) 'Geography of Settlement', *The Cambridge History of Iran, Vol. 1. The Land of Iran*, ed. by W. B. Fisher.

ECHO OF IRAN (1969) *Iran Almanac*, Tehran.

ENGLISH, P. W. (1966) *City and Village in Iran*, Madisen and London.

FIELD, H. (1939) *Contributions to the Anthropology of Iran*, Anthropological Series, Field Museum of Natural History, 29.

FISCHEL, W. J. (1950) 'The Jews of Persia 1795–1940', *Jewish Social Studies*, 12, 119–60.

FISHER, W. B. (ed.) (1968) *The Cambridge History of Iran, Vol. 1. The Land of Iran.*

GRUEN, V. *Tehran Master Plan*, in progress.

GUPTA, R. N. (1947) *Iran: An Economic Study*, New Delhi.

INSTITUTE FOR ECONOMIC RESEARCH (1968) 'A prediction of Iran's future population according to age and sex', *Tahqiqat é Eqtesádi*, 5, Nos. 13 and 14, pp. 62–124.

LAMBTON, A. K. S. (1953) *Landlord and Peasant in Persia*, London.

KOOROS, A. (1970) 'Economic growth and labour participation in Iran', *Tahqiqat é Eqtesádi*, 7, No. 17, pp. 29–39.

LEAGUE OF NATIONS (1926) *Commission of Enquiry into the Production of Opium in Persia.*

MAROUFI-BOZORGI, N. (1965) *Population Projection for Iran, 1956–1976*, Tehran.

MASHAYEKHI, M. B., MEAD, P. A., and HAYES, G. S. (1953) 'Some demographic aspects of a rural area in Iran', *The Milbank Memorial Fund Quarterly*, 31, 149–65.

MINISTRY OF INTERIOR (1956) Public Statistics, Iran. *National and Province Statistics of the First National Census of Iran*, 2 vols.

MINISTRY OF INTERIOR (1960) Department of Public Statistics, *First National Census of Agriculture.*

MINISTRY OF INTERIOR (1963) General Department of Public Statistics, *Report on the Industrial Census of Iran.*

MINISTRY OF LABOUR (1958) *Survey of Manpower Resources and Requirements.*

MINISTRY OF LABOUR (1962) *Establishment Survey.*

MINISTRY OF LABOUR AND SOCIAL AFFAIRS (1968) *A Study on Manpower in Iran.*

MONTEIL, V. (1966) *Les Tribus du Fârs et la Sédentarisation des Nomades,* Paris.

NAVAL INTELLIGENCE DIVISION (1945) *Persia.*

PLAN ORGANIZATION (1966) Iranian Statistical Centre, *National Census of Population and Housing,* 168 vols.

PLAN ORGANIZATION (1968) *Fourth National Development Plan, 1968–1972,* Tehran.

POPULATION COUNCIL (1967) 'Iran: report on population growth and family planning', *Studies in Family Planning,* No. 20.

POWER, M. (1970) *The Region of Esfahan,* Ph.D. thesis in progress, University of Durham.

RAWLINSON, G. (1880) *The Five Great Monarchies of the Ancient Eastern World,* London.

SUNDERLAND, E. (1968) 'Pastoralism, Nomadism and the Social Anthropology of Iran', *The Cambridge History of Iran, Vol. 1, Land of Iran,* ed. by W. B. Fisher, Chap. 20.

SWAN, E. P. (1967) *Highlights of the 1966 Census of Iran,* mimeographed, Tehran.

TAMRAZIAN, S. (1968) Some demographic and sociological characteristics of a fast expanding city: Tehran, in *Some Demographic Aspects of the Population of Iran,* Institute for Social Studies and Research, Tehran.

UNITED KINGDOM, Foreign Office (1919) *Persia.*

UNITED NATIONS (1963–7) *Demographic Yearbooks.*

المحتوى